الحدث

تزايد التقارب الروسي التركي من جهة، والروسي الجزائري من جهة ثانية، من اجل الضغط على الطرفين المتقاتلين على الارض الليبية للعودة الى المسار السياسي، والإبقاء حالياً على خطوط المواجهة كما هي، وهو ما يبدو ان الرئيس الاميركي دونالد ترامب يضغط للتوصل اليه ايضاً

حراك لإحياء تهدئة ليبيا

توافق على استبعاد الخيار العسكري

موسكو، انقرة، طرابلس
العربي الجديد

في الوقت الذي كان الجمود العسكري يسيطر على جبهة سرت باستثناء تواصل التحشيد، تسارعت التحركات على عدة خطوط للاعبين رئيسيين في الأزمة الليبية، والتي تصب جميعها في إطار التمسك برفض الحل العسكري. وفي ما يشبه اتفاقهما بخصوص إدلب، أعلنت موسكو وأنقرة مواصلة ممارسة الضغط على أطراف النزاع، بهدف تهيئة الظروف الملائمة لإحلال وقف طويل الأمد ومستدام لإطلاق النار في ليبيا، وهو ما كان محور اللقاء بين وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف والجزائري صبري بوقادوم، حيث تم الاتفاق على إنشاء آلية تنسيق بين الجزائر وموسكو لتوحيد الجهود بشأن المساعدة على التوصل إلى حل للأزمة الليبية.

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب قد دخل بقوة على خط الأزمة، مع تشديده، خلال اتصال هاتفي بولي عهد أبوظبي محمد بن زايد آل نهيان، أول من أمس، على «أهمية خفض التصعيد في ليبيا من خلال إخراج القوات الأجنبية»، فيما أجرى وزير الخارجية المصري سامح شكري اتصالين هاتفيين مع نظيريه الفرنسي جان إيف لو دريان، والألماني هايكو ماس، للغاية نفسها. ويأتي الاجتماع بين المسؤولين الأتراك والروس وسط تصاعد التوترات بين القوى الداعمة للطرفين المتقاتلين على الأرض الليبية، واللذين حشدا قوات ضخمة في سرت وحولها. كما يأتي بعد ساعات من موافقة مجلس النواب المصري على نشر قوات خارج البلاد في خطوة هددت بتصعيد الحرب وإدخال القاهرة وأنقرة في مواجهة مباشرة.

واتفق وفدان تركي وروسي، في العاصمة التركية أنقرة، أمس، على المضي قدماً في الجهود من أجل التوصل لوقف دائم لإطلاق النار في ليبيا. وأكدت وزارتا الخارجية الروسية والتركية، في بيان مشترك، أن «الجانبين أكدا خلال المشاورات التزامهما الثابت بسيادة ليبيا واستقلالها ووحدة أراضيها ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة»، معربين عن «قناعتهما بأنه لا حل عسكرياً للنزاع في ليبيا، ولا يمكن تسويته إلا من خلال عملية سياسية يقودها الليبيون أنفسهم تحت إشراف الأمم المتحدة».

واتفق الجانبان، خلال «المشاورات التركية - الروسية رفيعة المستوى» حول ليبيا، على «مواصلة الجهود المشتركة، بما يشمل ممارسة الضغط على أطراف النزاع، بهدف تهيئة الظروف الملائمة لإحلال وقف طويل الأمد ومستدام لإطلاق النار في ليبيا، والمساهمة في دفع الحوار السياسي الليبي - الليبي إلى الأمام بالتوافق مع مخرجات مؤتمر برلين (في 19 يناير/ كانون الثاني 2020)، وبالتنسيق مع الأمم المتحدة». كما اتفقا على «دعوة أطراف النزاع إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة بغية ضمان الوصول الإنساني الآمن وتقديم المساعدات العاجلة إلى جميع المحتاجين، والنظر في إنشاء مجموعة عمل روسية - تركية مشتركة بشأن ليبيا وإجراء جولة جديدة من المشاورات في موسكو باقرب وقت». وذكر البيان بالمبادرة التي تقدم بها الرئيسان الروسي فلاديمير بوتين، والتركي رجب طيب أردوغان، في إسطنبول، في 8 يناير الماضي، بهدف خفض التصعيد على الأرض ودفع العملية السياسية إلى الأمام في ليبيا. في موازاة ذلك، أكد مجلس الأمن القومي التركي، أمس، استمرار أنقرة في الوقوف إلى جانب الشعب الليبي ضد أي عدوان.

وفي موسكو، أكد لافروف، خلال مؤتمر صحافي مشترك مع بوقادوم، أنه «لا يمكن تسوية النزاعات القائمة في الشرق الأوسط، بما فيها أزمتا سورية وليبيا، إلا من خلال المفاوضات وعلى أساس الحلول الوسط وتوازن المصالح».

وأكد بوقادوم أنه اتفق مع لافروف على إلزامية وقف إطلاق النار وتخفيف حدة التوتر لاستئناف أي التسوية السياسية في ليبيا، في حين شدد وزير الخارجية الروسي على أن «وقف إطلاق النار ليس نقطة نهاية، بل يجب أن تتبعه على الفور عملية سياسية تهدف إلى استعادة سيادة ليبيا ووحدة أراضيها، وإعادة بناء كيان الدولة الليبية، التي دمرها العدوان الغربي غير القانوني عام 2011». وأشار لافروف إلى أن «روسيا تولي اهمية كبيرة لدور دول جوار ليبيا في تحقيق التسوية»، مؤكداً «ضرورة انخراط تلك الدول في أي مفاوضات بشأن ليبيا». وأوضح لافروف، رداً على سؤال، أنه «ليست هناك خريطة طريق ثنائية روسية جزائرية بشأن ليبيا، وأن البلدين ملتزمان بتنفيذ مخرجات مؤتمر برلين».

من جانبه، أكد بوقادوم على موقف بلاده بأن «لا حل عسكرياً في ليبيا، وأنه لا بد من مفاوضات تشارك فيها كافة الأطراف الليبية، التي دمرها العدوان الغربي غير القانوني عام 2011». وأشار لافروف إلى أن «روسيا تولي اهمية كبيرة لدور دول جوار ليبيا في تحقيق التسوية»، مؤكداً «ضرورة انخراط تلك الدول في أي مفاوضات بشأن ليبيا». وأوضح لافروف، رداً على سؤال، أنه «ليست هناك خريطة طريق ثنائية روسية جزائرية بشأن ليبيا، وأن البلدين ملتزمان بتنفيذ مخرجات مؤتمر برلين».

10 آلاف مفقود

طالبت هولندا، أمس الاربعاء، بضرورة المساءلة وكشف الحقيقة بشأن 10 آلاف مفقود في ليبيا. وقال السفير الهولندي لدى ليبيا لارس تومرز، في تغريدة، إن «مجموعة عمل برلين للقانون الدولي الإنساني برئاسة وزارتي الخارجية الهولندية والسويسرية والبعثة الأممية لدعم ليبيا، ناقشت أهمية قضايا الأشخاص المفقودين». وأضاف «يُقدّر عدد الليبيين المفقودين بنحو 10 آلاف. هذا يتطلب استجابة تضمن المساءلة والحقيقة».

تبحث روسيا وتركيا إنشاء مجموعة عمل مشتركة بشأن ليبيا

لافروف: يجب أن تتبع وقف إطلاق النار عملية سياسية

مقاتلون تابعون لحكومة «الوفاق» في ابو قرين اخيرا (محمود تركية/فرانس برس)

مثل هذا الحل الذي يحافظ على الدولة الوطنية الليبية ووحدة أراضيها، ويسمح بمواصلة جهود القضاء على الجماعات الإرهابية والميليشيات المسلحة حتى ينعم الشعب الليبي الشقيق بالأمن والاستقرار».

وتأتي هذه التطورات بعدما كان وزير الداخلية في حكومة الوفاق فتحي باشاغا، ووكيل وزارة الدفاع صلاح النمروش، قد أنهيا، الثلاثاء، زيارة إلى أنقرة عقدا خلالها اجتماعات ضمّت وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، ونظيره القطري خالد العطية، ووزير الداخلية المالطي بويرون كاميلاري. وبحسب تقارير إعلامية، فإنّ باشاغا بحث برفقة النمروش مع أكار والعطية المستجدات على الساحة الليبية وسبل تعزيز تعاون ثلاثي في مجالات الدفاع والأمن، والشراكة الاستراتيجية بين البلدان الثلاثة.

وبحسب وكالة الأنباء الليبية، فإن الجانب الليبي ناقش أيضاً في تركيا تنفيذ باقي الخطوات في الاتفاق الأمني الموقع بين الحكومة التركية و«الوفاق»، من دون الإفصاح عن تلك الخطوات، «من أجل الاستعداد لعمل عسكري محتمل قد يفتح الطريق لاسترداد سرت، واستكمال بسط سيطرة حكومة الوفاق على كامل التراب الليبي»، بالإضافة لتذليل «العقبات التي تواجه تطبيق بعض بنود الاتفاقية، والخطوات التي ينبغي القيام بها في إطارها».

ولا يبدو أن الشق الآخر من الاتفاقات الموقعة بين طرابلس وأنقرة بعيد عن تلك اللقاءات، فقد احتضنت أنقرة أيضاً لقاءً ثلاثياً آخر جمع أكار بباشاغا وكاميلاري، من دون الإعلان عن مضمونه، لكن استقبال أكار للوزيرين الليبي والمالطي استقبالاً عسكرياً في ساحة وزارة الدفاع التركية، له دلالاته، بحسب الصحافية الليبية نجاح الترهوني، التي ترى، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «اللقاءات التي احتضنتها أنقرة تشير إلى ولادة حلف جديد موسع يضم الدوحة وفاليتا، إضافة لأنقرة وطرابلس، في مواجهة تصعيد سياسي وعسكري في الملف الليبي»، معتبرة أن «هذا الحلف الجديد قد يغير كثيراً من الموازين على الصعيدين العسكري والسياسي».

وبحسب مصادر ليبية مقربة من حكومة الوفاق، فإن الجانب الليبي الممثل بباشاغا والنمروش، ناقش جوانب تتعلق بالبنود المشتركة في الاتفاقين البحري والأمني الموقعين بين طرابلس وأنقرة في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وإمكانية أن تكون تلك البنود أساساً لعملية عسكرية لاسترداد مدينة سرت. لكن الناشط السياسي الليبي عقيلة الأطرش لا يرى أن أنقرة وطرابلس تبحثان عن مواقع عسكرية جديدة، «فعملية سرت ليست بحاجة لعملية بحرية تنطلق من مواقع من جزيرة مالطا مثلاً، والقواعد الجوية والبرية متاخمة وقريبة من المدينة». واعتبر الأطرش، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الحلف الجديد، في حال تكونه، سيكون له ثقل سياسي وأهمية في التأثير على عواصم كبرى ذات أهمية في الملف الليبي، قائلاً إن «الأزمة الليبية أخيراً انتهت عند حدود سرت عسكرياً، وانتقلت إلى كواليس السياسة».

ومن أجل إيجاد تسوية سياسية تقوم على احترام سيادة ليبيا ووحدة أراضيها وإرادة شعبها، على أساس مخرجات مؤتمر برلين وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة». وأعلن أن «الجزائر تبقى على مسافة واحدة من جميع الأطراف الليبية، وتعمل على إزالة أي أسباب قد تؤدي إلى تصعيد عسكري في ليبيا». وأعلن بوقادوم أنه اتفق مع لافروف على إحداث آلية للتشاور والتنسيق بشأن ليبيا، للمساهمة في إيجاد الحل المنشود، «في مصلحة الشعب الليبي وبالتنسيق مع جميع مكوناته».

وفي إطار الضغوط لخفض حدة التوتر على الأرض، ذكر البيت الأبيض أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب بحث في اتصال هاتفي مع ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد آل نهيان، الثلاثاء الماضي، قضايا الأمن الإقليمي بما في ذلك «أهمية خفض التصعيد في ليبيا من خلال إخراج القوات الأجنبية». وكان ترامب قد أجرى، الإثنين الماضي، اتصالين هاتفيين مماثلين مع كل من نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون، والمصري عبد الفتاح السيسي. وذكرت وزارة الخارجية المصرية في بيان، أمس الأربعاء، أن شكري أجرى اتصالين هاتفيين بحث «تطورات الأوضاع في المشهد الليبي وأهمية العمل نحو الدفع قدماً لتحقيق التسوية السياسية هناك». وأكد شكري «على الأولوية التي يوليها الجانب المصري للعمل على وقف إطلاق النار وللتوصل إلى حل سياسي تفاوضي ليبي ليبي»، مشيراً إلى أن «إعلان القاهرة، الذي يأتي مكملاً لمسار برلين، يهدف لتعزيز فرص تحقيق

الصومال: جيشنا ليس مرتزقة

نفى الصومال، أمس الأربعاء، ما تداولته وسائل إعلام موالية للواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر، أو دول داعمة له، بشأن إرسال مرتزقة إلى ليبيا. وقال وزير الخارجية الصومالي، أحمد عيسى عوض، في تصريح إذاعي، إن «حكومتنا لم ولن ترسل قواتها للقتال في ليبيا». وأضاف أن «القوات الصومالية ليست قوات مرتزقة، والصومال لا يملك مرتزقة». كما نفى صحة وجود مفاوضات بين بلاده وتركيا لإرسال قوات مشتركة الى ليبيا.

للحديث تتمة...

حفتر والحفر في التاريخ

اسامة علي

إثر عودة وزير الداخلية في حكومة الوفاق الليبية، فتحي باشاغا، من زيارة دامت أياماً للعاصمة التركية أنقرة، بحثاً عن مزيد من الدعم للاتفاقيات الموقعة بين طرابلس وأنقرة، وللخروج من حالة الانسداد السياسي، ذهبت أبواق إعلامية داعمة للواء المتقاعد خليفة حفتر ومشروعه المتهاوي بعيداً عن الواقع، في عملية حفر عجيبة هذه المرة، محاولةً الاستناد إلى كنية الوزير للتأكيد على أصوله العثمانية ودعمه لمشروع «عثمنة ليبيا»، بحسب تعبير أحد الوجوه الإعلامية المعروفة خلال استضافته في أحد البرامج، ليل أول من أمس الثلاثاء. وهذا نهج سياسي عجيب غريب، لكنه ليس جديداً على حلفاء حفتر وداعمي معسكره، إذ تم اعتماده طيلة السنوات الماضية.

لقد توسّل المطبّلون لحفتر بكل ما يمكن التوسّل به من صفحات التاريخ، بحثاً عن مرتكزات وأسس قد تدعم مشروعه العسكري في وجدان الليبي، وعبر العديد من المسميات والصفات ذات الأثر في الهوية والوجدان، كوصف حراك حفتر العسكري بـ«الجهاد»، والقبائل التي أمدّته بالمئات من أبنائها كمقاتلين في حروبه بـ«القبائل الشريفة»، في استدعاء لمسميات وطنية لها احترامها في وجدان الليبي، لتكون دافعاً لتقديم المزيد من الدعم للواء المتقاعد، ولو على الصعيد النفسي، خصوصاً مع ما يعانيه حفتر من إقصاء وتهميش منذ فترة.

كما وصف المطبّلون دعم إيطاليا لحكومة الوفاق بـ«الغزو الإيطالي». واستدعى هؤلاء، في الآونة الأخيرة مسمى جديداً من عمق التاريخ لوصف الحلف التركي مع طرابلس بـ«الغزو العثماني»، والمتليح بتشابه دور حفتر بدور شيخ المجاهدين في ليبيا عمر المختار. من نافل القول إن تلك المحاولات هي تعبير عن «الإفلاس»، لكن الحفر في التاريخ له ضريبته في مجتمع كالمجتمع الليبي، تغلب عليه التركيبة القبلية وطابع البداوة المستند على التاريخ. فأزمة ليبيا لا يتوقف حلها عند السياسي والعسكري، ويتوجب على أهل العقد والحلّ فيها الالتفات إلى ما هو أشدّ خطراً على الهوية المفتتة التي قد تكون مساراً من مسارات تقسيم البلاد التي تجري بعيداً عن الأنظار.

يبدو أنّ مشروع حفتر تجاوز الصعيدين السياسي والعسكري إلى ما هو أبعد ليضرب في عمق الهوية الليبية الجامعة، في الوقت الذي ينتظر فيه الكثيرون حلولاً سياسية أو عسكرية يمكن أن تنجزها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لحلّ الأزمة الليبية.

متابعة

«النهضة» وحلفاؤها يقدمون اسمين لرئاسة الحكومة

تونس ـ **وليد التليلي، آدم يوسف**

استبقت حركة «النهضة» في تونس انتهاء المهلة الدستورية لترشيح شخصية إلى رئاسة الحكومة، بالتوافق مع حزب «قلب تونس» و«ائتلاف الكرامة»، وتقديم مرشحين لرئاسة الحكومة. وقد يغلق هذا الأمر الباب أمام الحكم المعارضة لـ«النهضة» لإقناع «قلب تونس» بالالتحاق بها لتكوين حكومة تستثني الحركة. وأكدت مصادر مطلعة من حركة «النهضة» التونسية، لـ«العربي الجديد»، أنه تم التوافق مبدئياً مع حزب «قلب تونس» و«ائتلاف الكرامة» على تقديم مرشحَين اثنين لرئاسة الحكومة، وعرض اسميهما على الرئيس قيس سعيد، وهما فاضل عبد الكافي وخيام الترکي، نافية أن تكون قد رشحت أيضاً وزير الطاقة الحالي المرزوق. من جهة أخرى، قالت مصادر حزبية، لـ«العربي الجديد»، إن كواليس المشاورات تحتدد أيضاً عن إمكانية ترشيح وزير الدفاع الحالي عماد الحزقي، ووزير العدل الأسبق غازي الجريبي. ورشحت «الكتلة الوطنية» رسمياً رجل الأعمال رضا شرف الدين، على الرغم من أنها تدرك أن حظوظه محدودة جداً، ولكن أصواتها الـ11 ستكون مهمة في التصويت لصالح أي مرشح، في وقت لم يحصل حزبا «التيار الديمقراطي» و«الشعب» عن مرشحيهما رسمياً، مع أن المهلة تنتهي اليوم الخميس. وعبد الكافي هو وزير سابق في حكومة يوسف الشاهد، وشغل منصب المدير العام لـ«التونسية للأوراق المالية» ورئيس مجلس إدارة بورصة تونس من سنة 2011 إلى 2014، وتمّ تعيينه وزيراً للتنمية والاستثمار والتعاون الدولي في حكومة الشاهد في 26 أغسطس/ آب 2016، كما تولّى في 30 إبريل/نيسان 2017 تسيير وزارة المالية بالنيابة، مع الاحتفاظ بحقيبة التخطيط والتنمية حتى تاريخ استقالته من الحكومة في 18 أغسطس 2017 للمثول أمام القضاء على خلفية قضية رفعتها ضدّه الإدارة العامة للديوانة. وكانت محكمة التعقيب قد أصدرت في 5 مارس/ آذار 2019 قراراً بعدم إدانته، وغلق ملف هذه القضية بصفة باتة لا تقبل أيّ وجه من أوجه الطعن.

والتحق عبد الكافي من جديد، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2017 بـ«التونسية للأوراق المالية»، ليترأس مجلس إدارتها. وقد تمّ تعيينه في 28 سبتمبر/أيلول 2019، على رأس مجموعة الدفع من أجل الشراكة الاقتصادية بين تونس وفرنسا. ورُشح عبد الكافي أيضاً لحقيبة وزارية في حكومة الحبيب الجملي، التي فشلت في نيل ثقة البرلمان. وكان عبد الكافي قد أكد سابقاً أنه يدعم رئيس حزب «قلب تونس» والمرشح السابق للانتخابات الرئاسية نبيل القروي، وأنه صوّت لصلحته في الدور الأول. ويصيّفُ له في الدور الثاني، ولحزب «قلب تونس» في الانتخابات التشريعية. وبخصوص خيام الترکي، الذي يدير مركز دراسات «جسور»، وهو مركز تفكير سياسي مختص في رسم السياسات العمومية، فقد سبق أن اقترح اسمه لمنصب وزير في حكومة حمادي الجبالي بعد الثورة، قبل أن يعلن انسحابه من هذا المنصب بسبب قضية أثارتها ضده شركة إماراتية، مشيراً في تصريح صحافي وقتها، إلى أنه «يجهل بالكامل مضمون القضية التي قد تكون مؤامرة تحركها بعض الأطراف المجهولة».

وسبق للترکي أن تقلد مسؤولية في «حزب التكتل»، الذي انتمى إليه إلياس الفخفاخ، رئيسه مصطفى بن جعفر، لكنه يدير الآن بشكل مستقل مركز دراسات «جسور».

وتسعى بقية الكتل المعارضة لـ«النهضة»، وهي «الخيار» و«الشعب» و«تحيا تونس» و«الإصلاح»، إلى محاولة إقناع «قلب تونس» بالالتحاق بها لتكوين حكومة تستثني «النهضة»، وهو ما يُعدّ سيناريو مستبعداً جداً، على الرغم من أن مفاوضات الساعات الأخيرة كانت دائماً حاسمة في تونس.

في هذا الوقت، تمكنت قوات مكافحة الإرهاب في تونس، أمس الأربعاء، من الكشف عن خلية إرهابية في محافظة سوسة، في وقت أكد سعيد رفع درجات اليقظة والتصدي لكل «من تجاوز القانون وخرج عن الشرعي». واعلنت وزارة الداخلية، في بيان، «تمكّن الوحدة الوطنية للأبحاث في جرائم الإرهاب بإدارة مكافحة الإرهاب للحرس الوطني، وبالتنسيق مع مصلحة التوقي من الإرهاب بإقليم الحرس الوطني بسوسة، من الكشف عن خلية تكفيرية تتكون من خمسة عناصر، من بينهم امرأة، تنشط بين محافظات سوسة والقصرين وقابس». وأضافت أن «عناصر الخلية التكفيرية خططت للاعتداء على المنشآت والدوريات الأمنية، بعد أن فشل البعض منهم في الالتحاق بالعناصر الإرهابية المتحصّنة بالجبال، ليشرعوا في تلقّي تكوين في صناعة المتفجّرات بالاستعانة بعناصر إرهابية متواجدة بمناطق النزاع، مع الإشارة إلى أنهم قاموا بتكوين مجموعة للتواصل السرّي والأمن عبر وسائل التواصل الاجتماعي أطلقوا عليها مجموعة الذئاب المنفردة».

وفي السياق، قام سعيد بزيارة مفاجئة إلى مقر وزارة الداخلية، وذلك بعد زيارة تفقدية لمقر قيادة فيلق 21 من القوات الخاصة العسكرية. وقال سعيد لوزير الداخلية هشام المشيشي «نحن في ظروف عادية ولكن يجب أن نستعد لظروف غير عادية يمكن أن يهيئ لها بعض الأطراف في الداخل». وشدد على أن «من يتامر على تونس من التونسيين سيتحمل المسؤولية كاملة أمام الله والشعب والتاريخ، ولن نقبل بأن يكون هناك عملاء يتعاملون مع الخارج لإدخال تونس في الفوضى». وخاطب القوات الخاصة العسكرية، قائلاً «سنواجه بالقوة وسنضرب على أيدي كل من يفكر بأي شكل من الأشكال في تجاوز الشرعية من الخارج أو من الداخل».

عبد الكافي وزير سابق في حكومة يوسف الشاهد

تقرير

الاحتلال يروج لفقدان السلطة سيطرتها

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**
رام الله ـ **جهاد بركات**

بدأ الاحتلال الإسرائيلي، تحت ستار مكافحة جائحة كورونا، والقلق من الموجة الثانية التي ضربت الضفة الغربية المحتلة، الترويج لفقدان السلطة الفلسطينية السيطرة على مجريات الأمور في مجال مكافحة الوباء، والزعم بتراجع ثقة الفلسطينيين فيها، مع التحذير من تداعيات وقف التنسيق الأمني. وفي هذا الإطار، أقرت صحيفة «مكور ريشون»، المحسوبة على اليمين الاستيطاني، في تقرير لها صدر أمس الأربعاء، أن جهات في دولة الاحتلال، لم تكشف هويتها، أبلغت مراسلي شؤون الأراضي المحتلة في الإعلام الإسرائيلي، بأن «السلطة الفلسطينية تفقد السيطرة على أراضيها»، وهو ما نقلته أيضاً صحيفة «هآرتس»، عن الصحافي عاموس هرئيل.

وقالت «مكور ريشون»، إن الإحاطة لمراسلي «المناطق»، وهو التعبير الذي يطلق على الصحافيين الإسرائيليين الذين يغطون أراضي الضفة وقطاع غزة، تمت أول من أمس، في تسجيل انتشار للموجة الثانية من الجائحة بأعداد لم تشهدها الأراضي المحتلة خلال الموجة الأولى، وعلى وقف الجانب الفلسطيني بشكو من عدم قدرته على الوصول إلى هذه المناطق، ما يشجع الفصائل والتنظيمات الفلسطينية، وهي تنظر إلى عجز الأجهزة الأمنية، على أن تبسط سيطرتها هي في الشارع.

وتحاول هذه «التحذيرات» والإحاطة الإسرائيلية تحميل السلطة الفلسطينية مسؤولية تفشي كورونا في موجتها الثانية، بفعل قرار وقف التنسيق، وما تبعه من خطوات فلسطينية أدت إلى قطيعة تامة مع دولة الاحتلال، وفق ما يوحي به تقرير هرئيل في «هآرتس». وكتب الأخير أن «محنة السلطة الفلسطينية تتمثل بتقاطع الأزمة الصحية في أراضيها هذه المرة، مع المواجهة السياسية مع دولة إسرائيل». ومستخدماً لغة التحريض المبطن ضد رئيس السلطة محمود عباس، رأى أنه «حتى بعد فشل تنفيذ مخطط الضم، فقد أصر عباس على مواصلة القطيعة التي لم تضر فقط بالتنسيق الأمني، بل أيضاً بمكافحة الوباء، خلافاً للموجة الأولى التي اعتمدت واستعانت فيها كل من السلطة في الضفة الغربية وحماس في غزة على مساعدات وإشارات من إسرائيل».

إلى جانب ذلك، تحدث هرئيل عن «بروز توجه متصاعد في الضفة، من عدم ثقة الجمهور الفلسطيني في خطوات القيادة، إذ يشكك مواطنون في قرارات واعتبارات السلطة الفلسطينية، ويبدون قلقاً من مشاكل العمل وكسب رزقهم، كما يعترضون علناً على قيود جديدة تفرضها السلطة». وادعى التقرير أن مليئة بعناصر الوحدات الخاصة. مع ذلك، اعتبر التقرير، على ذمة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، أن الأخيرة ترصد عدم وغياب قدرة السلطة على بسط حكمها في المناطق «الإشكالية»، وهي بحسب الصحيفة، المناطق القروية ومخيمات اللاجئين، وتذعي الأجهزة الإسرائيلية أن هذه المناطق حتى من دون كورونا، وقبل وقف التنسيق الأمني، كانت تفتقر للوجود وحضور قوات الأمن الفلسطينية. وبحسب الصحيفة، فإن الجانب الفلسطيني يشكو من عدم قدرته على الوصول إلى هذه المناطق، ما يشجع الفصائل والتنظيمات الفلسطينية، وهي تنظر إلى عجز الأجهزة الأمنية، على أن تبسط سيطرتها هي في الشارع.

وتحاول هذه «التحذيرات» والإحاطة الإسرائيلية تحميل السلطة الفلسطينية مسؤولية تفشي كورونا في موجتها الثانية، بفعل قرار وقف التنسيق، وما تبعه من خطوات فلسطينية أدت إلى قطيعة تامة مع دولة الاحتلال، وفق ما يوحي به تقرير هرئيل في «هآرتس». وكتب الأخير أن «محنة السلطة الفلسطينية تتمثل بتقاطع الأزمة الصحية في أراضيها هذه المرة، مع المواجهة السياسية مع دولة إسرائيل». ومستخدماً لغة التحريض المبطن ضد رئيس السلطة محمود عباس، رأى أنه «حتى بعد فشل تنفيذ مخطط الضم، فقد أصر عباس على مواصلة القطيعة التي لم تضر فقط بالتنسيق الأمني، بل أيضاً بمكافحة الوباء، خلافاً للموجة الأولى التي اعتمدت واستعانت فيها كل من السلطة في الضفة الغربية وحماس في غزة على مساعدات وإشارات من إسرائيل».

إلى جانب ذلك، تحدث هرئيل عن «بروز توجه متصاعد في الضفة، من عدم ثقة الجمهور الفلسطيني في خطوات القيادة، إذ يشكك مواطنون في قرارات واعتبارات السلطة الفلسطينية، ويبدون قلقاً من مشاكل العمل وكسب رزقهم، كما يعترضون علناً على قيود جديدة تفرضها السلطة». وادعى التقرير أن الأيام الأخيرة شهدت حالات كثيرة من أعمال شغب وتشويش النظام العام، تعبيراً عن الغضب على طرق إدارة أزمة الوباء. وتحدث هرئيل أيضاً عما وصفه بـ«القلق المتصاعد في صفوف المستوى السياسي والأمني في إسرائيل من أداء السلطة الفلسطينية، ومن إمكانية فقدانها سيطرتها على الوضع في الضفة الغربية».

وتأتي هذه المحاولات الإسرائيلية للترويج ضد السلطة، والإيحاء بتدهور قدرتها على الإمساك بالوضع في الضفة، في وقت تواجه حكومة بنيامين نتنياهو انتقادات شعبية متصاعدة على خلفية إدارتها أزمة الوباء، فيما تضع هذه الحكومة أي انتقاد أو حراك ضدها في خانة «الفوضى اليسارية». وفي هذا الإطار، واصل عشرات المتظاهرين الإسرائيليين، أمس، التظاهر قبالة مبنى الكنيست، وإغلاق الطريق المؤدية إليه، وذلك بعد ليلة عاصفة شهدت، أول من أمس، تظاهرات عنيفة مقابل مقر إقامة نتنياهو، احتجاجاً على الفشل في إدارة أزمة الجائحة، وللمطالبة باستقالته من منصبه بفعل ملفات الفساد التي تلاحقه.

وفي الضفة المحتلة، أيضاً، لا يبدو الوضع أفضل حالاً، بعدما كشفت «مجموعة محامون من أجل العدالة» الفلسطينية، أمس، أنه تم ليل الثلاثاء - الأربعاء، نقل عدد من النشطاء المعتقلين لدى الأجهزة الأمنية الفلسطينية إثر محاولتهم تنظيم وقفة الأحد الماضي بعنوان «طفح الكيل» ضد الفساد في رام الله، إلى المستشفى، وذلك نظراً لتردي وضعهم الصحي نتيجة إضرابهم عن الطعام واشتباه إصابة أحدهم بفيروس كورونا. ودعت المجموعة «النشطاء والحاكين» الذين يتم اعتقالهم إلى التزام الصمت منذ لحظة الاحتجاز باعتباره حقاً مكفولاً.

بنفذ الاحتلال عمليات واعتقالات بخرية اكبر (نضال اشتية/الاناضول)

شرق غرب

استعراض التعاون العسكري بين اميركا وقطر

التقى نائب رئيس مجلس الوزراء القطري، وزير الدولة لشؤون الدفاع، خالد بن محمد العطية (الصورة)، أمس الأربعاء، قائد القيادة الجوية المركزية الأميركية، غريغوري غيبو، في الدوحة. واستعرض الطرفان، بحسب وكالة الأنباء القطرية الرسمية (قنا)، أوجه التعاون العسكري بين البلدين، بحضور عدد من كبار الضباط في القوات المسلحة.
(قنا)

البحرية اليونانية تتأهب في إيجه

قال مصدر في البحرية اليونانية، لـ«فرانس برس»، أمس الأربعاء، إن البحرية نشرت بوارج عسكرية في بحر إيجه، بعد إعلانها حالة «التأهب» بسبب الأنشطة التركية لاستكشاف موارد الطاقة في المنطقة البحرية جنوب جزيرة كاستيلوريزو. وقال المصدر العسكري إنّ «الوحدات البحرية نُشرت (منذ أول من أمس)، مؤكداً استعدادها «للرد على أي نشاط».
(فرانس برس)

إيران تعتزم تمديد «اتفاق تعاون» مع روسيا

قال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف (الصورة)، أمس الأربعاء، إن بلاده تعتزم تمديد «اتفاق تعاون» مع روسيا، ينتهي في مارس/آذار 2021، وتحديثه ليصبح اتفاقاً «شاملاً وطويل الأمد». وأضاف ظريف، إثر اجتماع لمجلس الوزراء الإيراني، تناول فيه نتائج زيارته لموسكو أول من أمس، أن الجانبين سيقومان بتحديث الاتفاق ليكون اتفاقاً لتعاون استراتيجي شامل طويل الأمد، وتقديمه لنيل موافقة البرلمان.
(الأناضول)

خبراء اممیون يطالبون طهران بالإفراج عن ناشطة حقوقية

طالب خبراء في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أمس الأربعاء، إيران بالإفراج سريعاً عن الصحافية والناشطة نرجس محمدي التي تمضي عقوبة بالسجن عشرة أعوام، واظهرت أعراضاً تدل على إصابتها بفيروس كورونا. وقال الخبراء الستة عشر في بيان إنه يتعين «على إيران أن تفرج عن نرجس محمدي المصابة بفيروس كورونا، وعن آخرين معتقلين تعسفاً قبل أن يفوت الأوان».
(فرانس برس)

مسيّرات إسرائيلية في مواجهات اذربيجان وارمينيا

ذكرت صحيفة «جيروزاليم بوست»، أمس الأربعاء، أن الطائرات من دون طيار التي تزودها إسرائيل لأذربيجان تلعب دوراً مهماً في المواجهة الدائرة حالياً بين هذا البلد وارمينيا. وكتب محلق الشؤون الإقليمية في الصحيفة، سيث فرانتسمان، أن أرمينيا دشنت الأربعاء الماضي معرضاً لأجزاء من طائرات مسيرة قالت إنها أسقطتها خلال المواجهات الدائرة بين البلدين على الحدود، لافتاً إلى أن الجيش الأرمني يصر على أن أجزاء من هذه الطائرات تنتمي إلى 3 أجيال من المسيرات الإسرائيلية، هي «كوربيت 3»، «ثاندر بي» وسكاي سترايكر».
(العربي الجديد)

سيؤدي خروج إثيوبيا منتصرة بشأن سد النهضة من القمة الأفريقية إلى عدد من الآثار السلبية، خصوصاً على مصر، إذ إنها قد توسع من سيطرتها على مياه النيل مستقبلاً، وتكرر مطلبها الرئيسي، وهو إعادة بحث موضوع مخاصصة مياه نهر النيل

سد النهضة
مصر تراكم الخسائر... والمساومة الإثيوبية تعيد المخاصصة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

عبرت البيانات الصادرة عن القمة الأفريقية المصغرة، التي عقدت مساء أول من أمس، حول قواعد ملء وتشغيل سد النهضة، عن فشل غير مسبوق في إدارة القضية من قبل النظام المصري الحالي، وذلك على جميع الأصعدة، الدبلوماسية والسياسية والفنية والقانونية.

وقد خرجت إثيوبيا من تلك القمة معلنة انتصارها واقعياً في وجه الجميع، ليطلق المسؤولون الإثيوبيون، بعد القمة بساعات، وعلى رأسهم وزير الخارجية جيدو أندارجاشو، تدوينات وتغريدات وتصريحات تحتفي بالنتيجة وبإعلان إنجاز المرحلة الأولى من ملء السد، ضاربة عرض الحائط بالاعتراضات المصرية والسودانية، من دون أن تترك أي أمل يُرتجى من استمرار القضية متداولة أمام مجلس الأمن. وكتب أندارجاشو، في تغريدة أمس الأربعاء، «تهانينا... في السابق كان النيل يتدفق نهراً... والآن أصبح في بحيرة، ومنها سنحصل إثيوبيا على تنميتها المنشودة. في الحقيقة... النيل لنا». فالطلب المصري الأساسي من ذلك المجلس كان وقف جميع التصرفات الأحادية على النيل والملء الأول المبكر للسد، قبل التوصل إلى قواعد نهائية للملء والتشغيل.

وحسمت إثيوبيا بإعلانها، أول من أمس إتمام المرحلة الأولى للملء جدلاً سياسياً وفنياً طويلاً، بين تصريحات مؤكدة وأخرى نافية، وبين اعتبارات سياسية وأخرى فنية. وعلى الرغم من أن المصدر الفني والسياسية المختلفة في مصر وإثيوبيا تؤكد، لـ«العربي الجديد»، أن الملء الأول للسد، بمعاييره الفنية لم يتم حتى الآن، نتيجة عدم اكتمال أعمال التطهير والتهيئة البيئية لمحيطه والقناة الواصلة بينه وبين سد السرج الاحتياطي، فإن الأكيد الآن هو إتمام حجز أكثر من 4,9 مليارات متر مكعب من المياه بصورة طبيعية خلف السد، قبل تجربة أنفاق التدفق، وهو ما يفسر انخفاض مستويات المياه في عدد من سدود وخزانات السودان، بينما لم تتأثر مصر بسبب اتخاذها احتياطات منذ بداية موسم الصيف، بزيادة معدلات التخزين في بحيرة ناصر.

والأكيد أيضاً بعيداً عن الجدل الفني والتأثيرات المائية المباشرة، أن إثيوبيا فرضت كلمتها واتخذت لنفسها حقاً سيادياً بالتصرف والملء، فسواء كانت قد ملأت، كما قال رئيس الحكومة أبي أحمد أمام القمة، أو لم تملأ كما سبق وأعلن وزير المياه سيليشي بيكيلي في إطار مراوغاته الإعلامية، فقد وضعت أديس أبابا القاهرة والخرطوم أمام الأمر الواقع، وبات عليهما التعامل مع المستجدات كردة فعل، ولم يعد هناك أي معنى للتصريحات السودانية الروتينية عن رفض التصرفات الأحادية، ولا للبيان المصري، الصادر الأسبوع الماضي، عن «تقديم طلب رسمي للوقوف على حقيقة ملء السد».

وعقب إعلان بيانات القمة، وإتمام الملء الأول، خفتت بصورة ملحوظة على مواقع التواصل الاجتماعي، هجمات المعارضة الإثيوبية على حكومة أبي أحمد، الذي يواجه عدة أزمات داخلية إزاء كمية قوميتين في البلاد، هما الأورومو والتجراي، على خلفية الاحتجاجات الشعبية الأورومية أخيراً، ومقاطعة الحركات الشعبية للقوميتين «الحزب الجديد» الذي شكله رئيس الوزراء ومعارضتها لقراره تأجيل الانتخابات النيابية لأجل غير مسمى.

وتتفق آراء مصادر فنية حكومية ودبلوماسية مصرية غاضبة من مستوى إدارة الأزمة، على أن الخطورة الرئيسية من إتمام الملء ليست في فداحة الأثر السلبي على مصر، من حيث تقليل كميات المياه الواصلة إلى بحيرة ناصر، ذلك لأن إجمالي المياه التي سيتم تخزينها خلال فترة الملء الأول وهي 4,9 مليارات متر مكعب، قد تم بالفعل أخذ الاحتياطات اللازمة لتعويضها لمدة عام، فضلاً عن أنها في الواقع -وبالنسبة لفترة الرخاء الحالية- كمية تقل كثيراً عن كميات المياه التي كانت تنقص في السنوات العشرين السابقة من إيراد نهر النيل لأسباب مختلفة، وهي كميات تتراوح بين 6 و9 مليارات متر مكعب. لكن الأثر السلبي الحقيقي هو أن إثيوبيا، التي خرجت منتصرة من القمة الأفريقية المصغرة، ستتجرأ على التحكم في مياه النيل مستقبلاً، دون ضابط أو رادع، متخذة من سابقة ملئها السد، بقرار سيادي، حجة للخروج عن أي اتفاق يمكن إبرامه مع مصر والسودان، وإقدامها على تغيير نسب التدفق ومعدلات التشغيل بين فترة وأخرى، أخذاً في الاعتبار استنادها الدائم إلى اتفاق المبادئ الموقع بين الدول الثلاث في مارس/ آذار 2015، الذي يجيز لها إعادة ضبط القواعد من وقت لآخر، وأن الإخطار المسبق الوحيد الذي تكلف به إثيوبيا ضمن الاتفاق هو إبلاغ دولتي المصب بأية ظروف غير منظورة، أو طارئة، تستدعي إعادة الضبط لعملية تشغيل السد.

> تمكنت إثيوبيا من ابتزاز مصر وصدها عن التلويح بالحلول العسكرية
>
> نجحت إثيوبيا في مساعيها لاقتران الملء والتشغيل باتفاق جديد

وتوضح المصادر أن الفشل المصري سياسي وديبلوماسي في الأساس، لأن الرهان الوحيد للقاهرة الذي نقلت به القضية إلى ساحة مجلس الأمن كان على قوة التدخلات والضغوط الأميركية، التي فشلت في إيجاد حل نهائي للأزمة خلال مفاوضات واشنطن في وقت سابق هذا العام، وأدى هذا الأمر إلى اتخاذ مصر خطوة دبلوماسية كبيرة كان من المفترض أن تكون الأخيرة، دون أن تجرى الحسابات اللازمة الكاملة على جميع المستويات، فانكشف العجز الأميركي عن إجبار أعضاء مجلس الأمن على مناصرة مصر، وتبين الدور الصيني والروسي المساند للإثيوبيين بلا مواربة، ورغبة باقي الدول في إبعاد القضية عن ساحة مجلس الأمن من الأساس، لاعتبارات بعضها دولي أو له علاقة باستثمارات مستقبلية في إثيوبيا، وبعضها خاص بتلك الدول ونزاعاتها الحدودية والبحرية والنهرية مع جيرانها.

وبالتالي كانت خطوة الانتقال لمجلس الأمن دون الوثوق الكامل في إصدار قرار أو حتى بيان، مؤدية بالضرورة إلى الانصياع للموقف الإثيوبي، الذي طالب بعودة القضية إلى ساحة التفاوض القاري الأفريقية، التي كانت مصر ترفضها منذ بداية المفاوضات. ورغم طرح احتمال الانسحاب من المفاوضات، وكشف الممارسات الإثيوبية أمام العالم، ووضعها أمام مسؤولياتها أكثر من مرة بين الخارجية والرئاسة، بحسب مصادر دبلوماسية رفيعة المستوى، فإن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي اعترض دائماً على الانسحاب، وأصر على استكمال المفاوضات الفنية والقانونية هذا الشهر، وحضور القمة المصغرة الأخيرة. بل ونجحت إثيوبيا من خلال مفاوضات الأخيرة ذلك الطلب كوسيلة لفتح حديث أوسع عن الموارد المائية المتاحة لدى كل بلد، لإثبات أنها الطرف الأضعف في المعادلة والأكثر تضرراً على الدوام، وليس الجانب الإثيوبي الذي يروج على نطاق واسع لرواية مفادها أن مصر هي الطرف الأكثر استفادة من النيل وأنها تحرم أديس أبابا من الاستفادة من مواردها المائية الطبيعية، وترغب في استمرار حرمانها.

وقبل جميع الاعتبارات الفنية والبيئية والاقتصادية التي تجعل من تشغيل سد النهضة بالصورة التي تم بها الملء الأول خطراً محدقاً على الشعب المصري، فإنه سيكون للسد، حال تشغيله بمعزل عن الإرادة أو حتى المراقبة، تأثير خطير على الموقف الاستراتيجي لمصر، بوضعها تحت رحمة إثيوبيا، وهو ما عبر عنه جميع المراقبين وحتى المسؤولين الحكوميين المصريين مراراً، خصوصاً وأن التقديرات المصرية والسودانية تتفق على أنه لا يمكن قبول الرواية الإثيوبية الدائمة بأن سد النهضة يهدف في الأساس لتوليد الكهرباء وحسب، بل إن ضخامة هذا السد لن تسمح له فقط بالإسهام في تحقيق نهضة غير مسبوقة للزراعة في إثيوبيا على مدار تاريخها، بل أيضاً سيسمح لها بممارسة ضغوط استراتيجية على السودان ومصر سيصعب التعامل معها مستقبلاً. كما أنها قد تكون منفذاً لممارسة قوى أخرى لتلك الضغوط من خلال أديس أبابا، وكذلك الإسهام في تحويلها إلى مركز الثقل السياسي الرئيسي بمنطقة شرق أفريقيا، فضلاً عن زيادة فرص منافستها لمصر على اجتذاب المشاريع التنموية من المستثمرين بمختلف دول العالم. وتدفع مصر ثمن سلسلة من الأخطاء السياسية، وعلى رأسها بطبيعة الحال توقيع السيسي على اتفاق المبادئ في مارس/آذار 2015، الذي اعترف أولاً بحق إثيوبيا في بناء السد، الأمر الذي لم تكن مصر قد بادرت به من قبل، وأقر ثانياً بحقها السيادي في إدارته، ولم يقرر أي جزاء قانوني دولي عليها حال مخالفة الاتفاقات السابق توقيعها في إطار الإدارة المشتركة لمياه النيل.

تستفيد القاهرة حالياً من بواقي الفيضان (خالد دسوقي/فرانس برس)

خاص

نتائج محدودة لزيارة الكاظمي
لا ضمانات إيرانية بشأن الفصائل

لم يستطع رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، خلال زيارته إلى إيران، انتزاع تعهدات بشأن السيطرة على الفصائل المسلحة

بغداد ـ **محمد علي طهران** ـ **العربي الجديد**

اختتم رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي والوفد المرافق له، أمس الأربعاء، زيارته التي استمرت يومين إلى إيران، والتي تضمنت اجتماعات مكثفة مع المسؤولين الإيرانيين، أبرزهم المرشد علي خامنئي والرئيس الإيراني حسن روحاني، ونائبه إسحاق جهانغيري، والأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني، ورئيس مجلس الشورى الإيراني محمد باقر قاليباف. وفيما تحدّث وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف عن «اتفاقات مهمة»، كشف مصدر مطلع لـ«العربي الجديد» أن الزيارة لم ينتج عنها ضمانات بشأن أحد أهم الملفات الحساسة بالنسبة للعراقيين، والمتعلق بالفصائل المسلحة المدعومة من طهران. وقال مسؤول عراقي لـ«العربي الجديد»، وهو أحد أعضاء الوفد العراقي إلى إيران، إنه «من المبكر الحكم على ما إذا كانت أنّ الزيارة ناجحة أم لا، كون ذلك يعتمد على تطبيق ما تم التوصل إليه على أرض الواقع، وأيضاً على نتائج الزيارة المرتقبة للكاظمي إلى الولايات المتحدة». وبحسب المسؤول نفسه، فإنّ «زيارة الكاظمي إلى إيران كان أساسها الملفان الأمني والسياسي، وتأتي بالدرجة الثانية ملفات تجارية واقتصادية بين البلدين، وكذلك ملف ترسيم الحدود، وما يتعلق بحقوق النفط المشتركة»، مؤكداً أنّ «قضية القوات الأميركية في العراق وما يرتبط بها من تحركات الفصائل المسلحة المدعومة من طهران والهجمات الصاروخية أو عمليات الضغط على الحكومة وتحديها من قبل الفصائل، كانت في صلب المباحثات التي تطرق إليها الكاظمي والمسؤولون العراقيون مع نظرائهم في إيران». وأشار إلى أنّ الفصائل المسلحة أو دعم إجراءات الحكومة في إخضاع كل الفصائل لسلطة القانون، والردود في هذا الملف كانت فضفاضة إلى حد ما، واللقاء مع المرشد الإيراني علي خامنئي كان منصباً على الوجود الأميركي ورفضه له، وهو ما يعني أنه بمثابة رسالة للفصائل المسلحة بالعراق في الاستمرار بالتصعيد».

وأبلغ خامنئي الثلاثاء الكاظمي أن بلاده لن تتدخل في علاقة بغداد بواشنطن، لكنّه حذر من أن الوجود الأميركي على حدود إيران ينتسب بانفلات أمني. وقال خامنئي، حسبما نقل عنه موقعه الرسمي، إنّ إيران «تتوقع الالتزام بقرار البرلمان (العراقي) طرد القوات الأميركية». وأشار خامنئي إلى مقتل قائد فيلق القدس قاسم سليماني في غارة أميركية قرب مطار بغداد في بداية العام، مؤكداً أنّ إيران «لن تنسى أبداً هذا وستوجه بالتأكيد ضربة انتقامية للأميركيين».

وبحسب المسؤول العراقي الذي تحدث لـ«العربي الجديد»، فإنّ مستشار الأمن الوطني العراقي قاسم الأعرجي، لعب هو الآخر إلى جانب وزير الداخلية عثمان الغانمي والكاظمي دوراً في الساعات الماضية من أجل إقناع المسؤولين الإيرانيين بضرورة الحفاظ على حالة الاستقرار الأمني العراقي وعدم تشتيت الجهود وجعلها منصبة على محاربة تنظيم «داعش». وأكد أنّ «جميع الملفات المتعلقة بالتجارة والاقتصاد والحدود تمّ حسمها، وسيتم افتتاح المعابر البرية بين البلدين قريباً لأغراض تجارية، فضلاً عن تفعيل اتفاقيات ترسيم شط العرب والحدود المشتركة والازدواج الضريبي التي وقعت في فترة حكومة عادل عبد المهدي، فضلاً عن اتفاقية لتزويد العراق بالكهرباء لعامين آخرين».

وختم واصفاً الأجواء في إيران بأنها «رحابة استقبال بلا نتائج ملموسة لما جاء لأجله الوفد العراقي، مقابل استعجال إيراني في إبرام أو تفعيل اتفاقيات اقتصادية وتجارية وقعت في عهد حكومة عبد المهدي». من جهته، كشف وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، أمس، للتلفزيون الإيراني، التوصل إلى «اتفاقيات جيدة جداً» مع الحكومة العراقية، أثناء لقاءات الكاظمي بروحاني وجهانغيري، من دون أن يكشف عن طبيعة هذه الاتفاقيات. وأكد ظريف أنّ زيارة الكاظمي إلى طهران «كانت تطوراً دبلوماسياً مهماً»، قائلاً إن بلاده لديها «علاقات جيدة جداً مع جيرانها باستثناء دولتين أو ثلاث»، في إشارة إلى السعودية والإمارات والبحرين. وعلق ظريف، حول دور وساطة عراقي بين إيران والسعودية، بأنّ بلاده على استعداد دائم للعلاقات مع الرياض. ووفقاً لبيان صادر عن الحكومة العراقية أمس، فإنّ الزيارة بحثت ملفات اقتصادية وتجارية ومكافحة الإرهاب والأزمة الصحية، وتفعيل الاتفاقيات السابقة بين البلدين. في السياق، رأى الخبير في الشأن السياسي العراقي، أحمد الحمداني، أنّ الزيارة الأولى لرئيس الحكومة العراقية إلى إيران بدت محملة بالشروط الإيرانية أكثر من كونها تعاوناً أو زيارة بين بلدين جارين. وأضاف في حديث مع «العربي الجديد» أنّ «طلب إخراج القوات الأميركية واستعادة ملف قاسم سليماني يمثلان خطوة استباقية لزيارة الكاظمي إلى الولايات المتحدة بعد أيام». واعتبر أنّ «الحكم على نجاح الزيارة من عدمه يتوقف على تصرفات الفصائل المسلحة في الأيام المقبلة، وأيضاً على نتائج زيارة الكاظمي إلى واشنطن التي قد يصار فيها إلى اتفاق تخفيض أو تقنين الوجود الأميركي، وهو ما لا يعتقد أنه سيرضي الإيرانيين أيضاً».

> من المبكر الحكم على ما إذا كانت الزيارة ناجحة أم لا
>
> الردود الإيرانية بشأن ملف الفصائل المسلحة كانت فضفاضة

خامنئي مستقبلاً الكاظمي الثلاثاء (الأناضول)

شرق غرب

ترامب يقصي المهاجرين «غير الشرعيين» من التعداد السكاني

أمر الرئيس الأميركي دونالد ترامب (الصورة)، أول من أمس الثلاثاء، مكتب الإحصاء الأميركي باستبعاد المهاجرين «غير الشرعيين» من التعداد السكاني الذي يحدد التمثيل في الكونغرس. ويشكّل القرار تحدياً للتفويض الدستوري المعمول به منذ زمن طويل بإحصاء كل شخص في البلاد كل عشر سنوات كأساس لتحديد تمثيل كل ولاية في مجلس النواب. وجاء في القرار أنه «لغرض إعادة تقسيم النواب بعد إحصاء 2020، ستكون سياسة أميركا استبعاد الأجانب من قاعدة التقسيم ممن ليسوا في وضع الهجرة الشرعية».

(فرانس برس)

اختطاف 16 شخصاً وسط نيجيريا

اختطف 16 شخصاً في هجمات مسلحة شهدتها، أول من أمس الثلاثاء، ولاية نيجر، وسط نيجيريا. وبحسب ما ذكرته صحف محلية، فقد شنّ مسلحون على دراجات نارية هجوماً بالأسلحة على قرى ماغاني وتونغان باكو بالولاية المذكورة، ما أسفر عن اختطاف 16 شخصاً، وإصابة آخرين. وأكد المتحدث باسم شرطة الولاية، واسيو ابيدون، الواقعة، مشيراً إلى أنه تم الدفع بقوات أمنية إلى مكان الحادث.

(الأناضول)

زيمبابوي: أكثر من 100 ألف موقوف بسبب كورونا

اعتقلت قوات الأمن في زيمبابوي أكثر من 100 ألف شخص منذ 30 مارس/ آذار الماضي، بسبب عدم التزامهم بالتدابير الاحترازية لمواجهة تفشي فيروس كورونا، وذلك بحسب أنباء تناقلتها صحف محلية، الثلاثاء. وفي تصريحات نقلتها الصحف، قال المتحدث باسم الشرطة، باول نياني، إن «معظم من تم اعتقالهم لا يرتدون الكمامات، وبعضهم يتجولون بالخارج من دون داع».

(الأناضول)

مكافأة أميركية للقبض على مسؤول فنزويلي

أعلن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو (الصورة)، أول من أمس الثلاثاء، أن بلاده فرضت عقوبات على رئيس المحكمة العليا في فنزويلا، مايكل مورينو، ورصدت 5 ملايين دولار لمن يدلي بمعلومات تؤدي للقبض عليه. وذكر بيان صادر عن وزارة الخارجية الأميركية أن «العقوبات على مورينو جاءت بسبب اتهامات أميركية له بالفساد»، مشيراً إلى أن «العقوبات تشمل أيضاً زوجة مورينو».

(الأناضول)

رفض عام لإرسال قوات فيدرالية إلى مدن أميركية

ندد رئيس بلدية نيويورك الديمقراطي بيل دي بلازيو، أول من أمس الثلاثاء، بتهديد الرئيس الأميركي دونالد ترامب بإرسال قوات فيدرالية إلى نيويورك. وقال دي بلازيو خلال مؤتمر صحافي إنه إذا نفذ ترامب تهديده، فذلك «لن يؤدي سوى إلى زيادة المشاكل وسنقاضيه على الفور لوقف هذا الأمر». وكان رؤساء عدد من البلديات وجهوا في اليوم السابق رسالة إلى وزير العدل الأميركي بيل بار يحتجون فيها على نشر قوات فيدرالية.

(فرانس برس)

تقرير

هجوم بئر العبد: ارتباك في الرواية الرسمية

سيناء ـ **محمود خليل**

بعد فترة من الهدوء النسبي الذي ساد محافظة شمال سيناء، شرقي مصر، عاد تنظيم «ولاية سيناء»، الموالي لتنظيم «داعش»، ليضرب من جديد، عبر مهاجمة معسكر للجيش المصري في مدينة بئر العبد، ليفاجئ الجميع بالمكان والتوقيت والهدف. وجاء الهجوم في توقيت بالغ الحساسية بالنسبة للنظام والجيش، إذ إنه تزامن مع الترويج لاتجاه الجيش للدخول في المعركة الدائرة في الجارة الغربية ليبيا. كما أن الهجوم جاءَ في نطاق مدينة بئر العبد، التي غاب عنها التنظيم منذ شهر رمضان (إبريل/ نيسان) الماضي.

وفي التفاصيل الميدانية للهجوم، قالت مصادر قبلية وشهود عيان، لـ«العربي الجديد»، إن تنظيم «ولاية سيناء»، الموالي لتنظيم «داعش»، بدأ هجومه عصر يوم الثلاثاء الماضي بتفجير اليتين مفخختين في معسكر 118 في قرية رابعة، على الطريق الدولي القنطرة العريش، في نطاق مدينة بئر العبد، تبعه إطلاق نار كثيف من عدة اتجاهات، ناجم عن مهاجمة المعسكر من قبل عشرات المسلحين الذين وصلوا إلى المنطقة بواسطة مركبات ودراجات نارية، وسيراً على الأقدام. وتزامن الهجوم على المعسكر مع تعرض كمين للجيش بالقرب لهجوم آخر، فيما هاجم مسلحون المكانين من نقطة صفر، باستخدام أنواع مختلفة من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، بالإضافة إلى قذائف مضادة للدروع، بالتزامن مع إغلاق الطريق الدولي ومنع الحركة عليه في الاتجاهين، منعاً لوصول الإمدادات العسكرية والطبية إلى المكان.

وأشارت المصادر إلى أن الطيران الحربي وصل إلى سماء المنطقة، وشن هجوماً جوياً واسعاً لملاحقة المهاجمين. وأكدت المصادر أن الهجوم أدى إلى إلحاق ضرر بالغ في المعسكر والكمين، ما أدى إلى وقوع عدد كبير من القتلى والمصابين، فيما تعرضت بعض المنازل السكنية للضرر والإصابات نتيجة مجاورتها للموقعين العسكريين. وسادت حالة من الخوف والهلع في صفوف المواطنين، الذين خرجوا باكثر من بث مباشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مطلقين نداءات استغاثة بضرورة إنقاذهم. وأكدت مصادر طبية عسكرية في شمال سيناء، لـ«العربي الجديد»، أنه جرى نقل جثث عشرة قتلى على الأقل، بالإضافة إلى عشرات المصابين، جُلهم من العسكريين الموجودين في معسكر رابعة وكمين القرية.

ووفقاً لما جاء في الصور التي بثها سكان قرية رابعة، فإن التنظيم استطاع زرع عبوات ناسفة على الطريق الدولي، والدخول إلى منطقة المعسكر والكمين، وتفجير السيارات المفخخة، واقتحام المواقع المستهدفة، من ثم الانسحاب من المنطقة سيراً على الأقدام، من دون وجود أي مقاطع مُطاردة أو ملاحقة من قبل قوات الجيش للمهاجمين. وبعد مرور ساعتين على الهجوم، استطاعت سيارات الإسعاف والجيش الدخول إلى القرية، والبدء في إزالة الركام والبحث عن الناجين ونقل جثث القتلى والمصابين، بتغطية من الطيران الحربي الذي حلق في سماء المنطقة. وفي وقت لاحق، أصدرت القوات المسلحة المصرية بياناً أعلنت فيه أنها أحبطت هجوماً إرهابياً على ارتكاز أمني في محافظة شمال سيناء، وأقرت بمقتل اثنين من أفراد القوات المسلحة وإصابة 4 آخرين. وأضاف البيان أن «القوات قتلت 18 تكفيرياً، ودمرت 4 سيارات، بينها 3 مفخخة». وأفادت مصادر طبية، أمس الأربعاء، بوفاة الشيخ أشرف أبو عامر متأثراً بجروحه التي أصيب بها نتيجة الهجوم. وتعقيباً على ذلك، يقول باحث في شؤون سيناء، لـ«العربي الجديد»، إن «ولاية سيناء» تعمد التخطيط لأمر غير تقليدي، حيث إن هجوم معسكر رابعة يعد من الهجمات الكبرى للتنظيم في شمال سيناء. ويعتبر أنه ينقض النظر عن حجم الخسائر البشرية والمادية المعلنة من قبل الجيش، أو المصادر القبلية والطبية، فإن الجيش يعلم ضخامة الهجوم وقدرة التنظيم على التخطيط له وتنفيذه دون وجود سابق إنذار بذلك.

> استهداف معسكر رابعة يعد من الهجمات الكبرى للتنظيم

جاء الهجوم في توقيت بالغ الحساسية بالنسبة للجيش (خالد دسوقي/فرانس برس)

ويضيف الباحث، الذي فضل عدم الكشف عن هويته لوجوده في سيناء، أن التنظيم اختار معسكر 118 الواقع في قرية رابعة على الطريق الدولي الرابط بين القنطرة العريش، وهي منطقة تعرف بولائها للدولة المصرية، ورغم ذلك تجول عناصره في شوارع القرية من دون أي خوف أو رادع، ودعوا المواطنين إلى تصويرهم وهم يتنقلون بين أزقة القرية، إلى أن تمكنوا من الانسحاب منها، قبل أن تصل قوات الجيش. ويشير إلى أنه ورغم أن الهجوم امتد لأكثر من ساعتين، وهذا ما أكده شهود عيان عبر البث المباشر، فإن قوات الدعم لم تصل من خارج المنطقة، ما أدى لوقوع المزيد من الخسائر البشرية في صفوف قوات الجيش. ويشير إلى أن الجيش والمؤسسات الأمنية ربما تفضل في الوقت الحالي عدم الكشف عن وجود خسائر فادحة في الأرواح، في ظل الترويج للاستعداد القتالي لدخول ليبيا.

ويوضح الباحث أنه إلى حين نشر التنظيم صور ومقاطع الفيديو المتعلقة بالهجوم، والذي أكدت مصادر قبلية وشهود عيان أنه جرى توثيقه بالكامل من قبل إعلاميي «ولاية سيناء»، فإن الشكوك تبقى محيطة برواية الجيش، وإحصائية القتلى والجرحى التي أعلن عنها في البيان المتعلق بالهجوم.

رصد

هادي يتحاشى التصعيد في المهرة

عدن ـ **العربي الجديد**

دعا الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، أمس الأربعاء، محافظ المهرة، محمد علي ياسر، إلى «توحيد الصف والعمل بروح الفريق الواحد»، وذلك قبيل أيام من تظاهرة مرتقبة للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً، في المحافظة، تأييداً لما يسمى بـ«الإدارة الذاتية» التي كان قد أعلنها الأخير. وتحاشى هادي الدعوة إلى موقف صدامي مع التظاهرة، وذلك خلال استقباله ياسر في الرياض، مكتفياً بطلب «تضافر جهود جميع أبناء المهرة، بمختلف ركائزها ونسيجها الاجتماعي، من أجل توحيد الصف والجهود لإعلاء مكانة محافظتهم، والعمل بروح الفريق الواحد، كي تظل المهرة محافظة الأمن والاستقرار والسلام، وملاذ وحاضن جموع أبناء اليمن». في المقابل، قالت وسائل إعلام موالية لـ«الانتقالي»، أمس، إن الترتيبات تواصلت للتظاهرة الكبرى التي من المقرر أن تشهدها مدينة الغيظة السبت المقبل. وذكرت أن التظاهرة المرتقبة ستكون تأييداً لما يسمى بـ«الإدارة الذاتية» التي يسعى حلفاء الإمارات إلى توسيعها على كافة المحافظات الجنوبية. ويأتي ذلك غداة بيان للجنة اعتصام المهرة السلمي، حذّر فيه التحالف السعودي الإماراتي من تكرار سيناريو سقطرى بالمهرة.

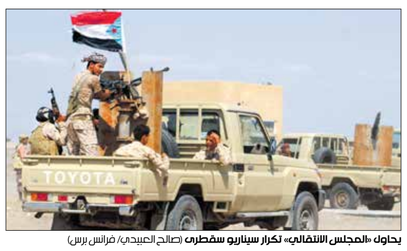
يحاول «المجلس الانتقالي» تكرار سيناريو سقطرى (صالح العيديدي/ فرانس برس)

متابعة

ما بعد تقرير روسيا وبريكست
لندن تتشدد لمكافحة التجسس

لندن ـ **كاتيا يوسف**

يستعد رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون لمنح الأجهزة الأمنية المزيد من السلطات، لوقف التدخل الأجنبي في بلاده، بموجب قوانين جديدة لمكافحة تهديد الجواسيس الروس، قد تتشابه مع أخرى تطبقها الولايات المتحدة، في إطار «سجل العملاء الأجانب». ويأتي ذلك غداة صدور تقرير للجنة الاستخبارات والأمن البرلمانية، والذي تضمن انتقاداً للمحافظين بشأن عدم تعامل حكومتهم بجدية مع تدخل روسيا في حملة استفتاء «بريكست»، في العام 2016. وردّاً على التقرير، أكد جونسون، أمس الأربعاء، أن تصويت بريطانيا على الخروج من الاتحاد الأوروبي، لم يأت تحت أي ضغط من روسيا. وقال رئيس الوزراء البريطاني أمام المشرعين في مجلس العموم، إن «شعب هذا البلد لم يصوت على الخروج من الاتحاد الأوروبي بسبب أي ضغط أو تدخل من روسيا، بل لأنه أراد استعادة السيطرة»، مضيفاً أن بلاده «هي التي تقود العالم في توخي الحذر من التدخل الروسي».

إلى ذلك، نقلت شبكة «سكاي نيوز» الإخبارية أن جونسون يدرس ما إذا كانت هناك حاجة إلى سلطات إضافية لمواجهة التهديدات المحدقة بالمملكة المتحدة. وذكرت الشبكة أن رئيس الوزراء البريطاني يدرس إمكانية تطبيق قانون يشبه قانون «تسجيل الوكلاء الأجانب»، الذي تطبقه الولايات المتحدة، ويجبر الأفراد العاملين نيابة عن الحكومات الأجنبية أو المسؤولين أو الأحزاب السياسية، على التسجيل لدى وزارة العدل، وتقديم تقارير حول أنشطتهم. ويبدو أنّ الحكومة قد تمضي قدماً في تشريع جديد لجعل بريطانيا «بيئة أكثر صعوبة للخصوم للعمل فيها»، بحسب جونسون.

وتأتي خطوة جونسون لاتباع النهجين الأميركي والأسترالي، وسط قلق متزايد بين الاستخبارات من أن قوانين مكافحة الإرهاب البريطانية قديمة. وأبلغت مصادر من مكتب جونسون «سكاي نيوز»، بأن الحكومة تدرس ما إذا كان مشروع قانون التجسس الذي اقترحته رئيسة الوزراء السابقة تيريزا ماي للمرة الأولى بعد تسميم العميل سيرغي سكريبال في سالزبوري الأميركي دونالد ترامب بتهديد الرئيس الأميركي دونالد ترامب بإرسال قوات فيدرالية إلى نيويورك. وقال دي بلازيو خلال مؤتمر صحافي إنه إذا نفذ ترامب تهديده، فذلك «لن يؤدي سوى إلى زيادة المشاكل وسنقاضيه على الفور لوقف هذا الأمر». وكان رؤساء عدد من البلديات وجهوا في اليوم السابق رسالة إلى وزير العدل الأميركي بيل بار يحتجون فيها على نشر قوات فيدرالية.

قضية

جاء المخطط التنظيمي الذي أصدره النظام السوري أخيراً، كطلقة أخيرة في سياق التدمير الممنهج لمخيم اليرموك، إذ يحرم نسبة كبيرة من سكان المخيم من العودة إليه

المخطط التنظيمي لليرموك

نظام الأسد يعدم أكبر المخيمات الفلسطينية

عدنان أحمد

بعد سنوات من الترقب على أمل العودة إلى بيوتهم وحاراتهم، صُدم أهالي مخيم اليرموك جنوبي العاصمة السورية أخيراً، بصدور مخطط تنظيمي عن محافظة دمشق، يغيّر ملامح المخيم للاجئين الفلسطينيين في سورية، ويحرم نسبة كبيرة من سكانه من العودة إليه، إذ لن تتم إعادة إعمار بيوتهم وممتلكاتهم بحجة أنها مهدمة كلياً، وسيعاد تنظيم المنطقة من دون النظر إلى طبيعة الملكيات السابقة. وأصدرت المحافظة المخطط الجديد في 25 يونيو/حزيران الماضي، لمنطقتي مخيم اليرموك والقابون، وأعطت مهلة لسكان المخيم من اللاجئين الفلسطينيين والمواطنين السوريين للاعتراض على القرار، وهو الأمر الذي تم بالفعل من جانب المئات منهم، على أمل النجاح في إيقافه، لكن الكثير من المتابعين استبعد ذلك، لكون لجنة تلقي الاعتراضات مكونة في غالبيتها من مندوبين عن سلطات النظام السوري المختلفة، مقابل مندوب واحد عن الأهالي. وقد عبّر سياسيون ومثقفون وناشطون فلسطينيون وسوريون عن رفضهم لما اعتبروه محاولات من النظام السوري لتغيير هوية مخيم اليرموك الذي يوصف بأنه عاصمة الشتات الفلسطيني، باعتباره أكبر تجمع للفلسطينيين خارج دولتهم، ويحمل رمزية كبيرة في النضال، إذ خرج من أزقته معظم قادة العمل الوطني الفلسطيني. وقال بيان تمّ تناقله باسم هؤلاء على مواقع التواصل الاجتماعي، إنه «منذ قرابة عشر سنوات ومخيم اليرموك يتعرض لعملية شطب مدروسة وممنهجة وفق أدوات وآليات مختلفة تنوعت بين القصف والتجويع والحصار والهدم والتدمير وكذا تهجير سكانه، مروراً بمسرحية تحريره من تنظيم داعش في معركة هزلية دمرت أجزاء ومساحات واسعة من بنيانه».

واعتبر البيان أنّ المخطط التنظيمي لمخيم اليرموك «حلقة مشبوهة في سلسلة شطب المخيم بكل رمزيته ومدلولاته الوطنية في الوعي والوجدان الجمعي لشعبنا الفلسطيني»، مضيفاً: «يأتي هذا المخطط لينهي ما تبقى من المخيّم ويحوّله إلى حي من أحياء دمشق بعد تغيير ملامحه وشطب 50 في المائة من جغرافيته المعروفة والثابتة منذ آخر مخطط في العام 2004».

بدوره، طالب تجمّع «المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج» في بيان نشره الاثنين الماضي، بالحفاظ على ما تبقى من مخيم اليرموك، ووقف المخطط التنظيمي الجديد الذي اعتبر أنه «يهدد بإنهاء عاصمة الشتات الفلسطيني وحق العودة لأكثر من 200 ألف لاجئ فلسطيني من سكان اليرموك».

من جهته، دعا رئيس الدائرة الإعلامية في حركة «حماس» في منطقة الخارج، رأفت مرة، إلى إعادة إعمار مخيم اليرموك وعودة أهله إليه، وتثبيت اللاجئين في المخيم وفي أماكنهم وممتلكاتهم القديمة التي كانوا يشغلونها. وتعقيباً على المخطط الجديد، رفض مرة أي محاولة لتغيير طابع مخيم اليرموك، أو إجراء تغيير في ملكية الأهالي، أو نقلهم إلى أماكن أخرى.

كذلك، اعتبر «المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية» هذه الخطوة «محاولة لطيّ صفحات كاملة من جرائم النظام السابقة، وتغييراً ديمغرافياً بعد جريمة التهجير القسري، ومحاولة من المجرمين لقطع الطريق نهائياً على إعادة الحقوق للضحايا في المستقبل بتمكين آخرين من الاستفادة من الملكيات بعد تغيير ماهية وحدود العقارات والملكيات». ورأى المركز أنّ «محاولة النظام إغلاق باب إمكانية عودة اللاجئين إلى بيوتهم، هي جزء من حربه عليهم لتدمير أي أمل لديهم في إمكانية تحقيق العدالة».

وفي السياق ذاته، أطلق محامون فلسطينيون وسوريون مبادرة للدفاع عن حقوق أهالي مخيم اليرموك، بعد المخطط التنظيمي الذي وصفوه بـ«المجحف بحق أهالي المخيم». ونقلت «مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية»، عن محامين قولهم إنهم سيتقدمون بدعوى أمام القضاء بصفتهم الشخصية بخصوص أملاكهم وأملاك أهالي المخيم المتضررين من قرار المحافظة. وطلب المحامون من أهالي المخيم التوجه إلى القصر العدلي، لتوكيل محامين بصفتهم الشخصية لتمثيلهم أمام القضاء. إلا أنّ «مجموعة العمل» قالت إنّ آخرين يرون أنّ «مثل هذه الدعاوى لا قيمة لها أمام القضاء السوري الذي يفتقد النزاهة والاستقلالية».

ولم يشذّ عن هذا الإجماع الفلسطيني بشأن التحذير من خطر شطب المخيم، إلا صوت المسؤول الأمني والعسكري في «الجبهة الشعبية القيادة العامة»، خالد جبريل، الذي حمّل مسؤولية ضياع المخيم لسكانه بسبب عدم وقوفهم إلى جانب قوات النظام حسب تعبيره. وقال جبريل خلال تسجيل صوتي تم تداوله عبر مواقع التواصل إنّ «من باع مخيم اليرموك ليست محافظة دمشق، بل أهالي المخيم ومن هاجر إلى أوروبا».

الجدير بالذكر أنّ فصيل «الجبهة الشعبية-القيادة العامة» الذي يرأسه أحمد جبريل، والد خالد، كان له دور بارز في محاصرة المخيم وقصفه إلى جانب قوات النظام السوري خلال السنوات الماضية.

ويعتبر مخيم اليرموك أكبر تجمع للاجئين الفلسطينيين في سورية، ويقع داخل الحدود الإدارية لمدينة دمشق. كان يضم نحو 160 ألف لاجئ مسجّل لدى «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)»، حتى تاريخ ما قبل اندلاع الثورة في سورية عام 2011، وهو ما يعادل نحو 40 في المائة من اللاجئين الفلسطينيين في البلاد، إضافة إلى عشرات الآلاف من المواطنين السوريين.

تأسس المخيّم عام 1957 على مساحة 2،1 كيلومتر مربع، وشهد مع مرور الزمن تطوراً وازدهاراً عمرانياً وتجارياً جعلاه مركز استقطاب سكني وتجاري. وضمّ مخيم اليرموك الذي لا يُصنّف كمخيم رسمي لدى وكالة «أونروا»، العديد من المراكز والمنشآت الصحية والتعليمة والمهنية التابعة للوكالة.

وبعد انطلاق الثورة السورية في مارس/آذار عام 2011، تمّ استدراج المخيم إلى المواجهات بين النظام والمعارضة أواخر العام 2012، بعد أن ظلّ خلال الفترة السابقة مقصداً للكثير من النازحين من المناطق المجاورة جراء المعارك فيها. لكن النقطة الأبرز في تاريخ محنة المخيم كانت في تاريخ 16 ديسمبر/كانون الأول 2012، حين قصفت طائرة تابعة للنظام السوري مسجد عبد القادر الحسيني ومدرسة الفالوجة وسط المخيم، ما أسفر عن مجزرة راح ضحيتها 150 مدنياً بين قتيل وجريح، ليشهد المخيم على أثر ذلك أكبر موجة نزوح للأهالي، ترافقت مع انتشار شائعات تفيد بعزم قوات النظام على اقتحام المخيّم، ليخرج على أثر ذلك أيضاً الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين والمواطنين السوريين، ولكن بقي داخله آلاف آخرون.

ومع بداية عام 2013، بدأ النظام يضيّق على المتبقين من خلال فرض حصار جزئي في البداية، عبر تقنين إدخال المواد الغذائية والطبية والصحية، إضافة إلى عمليات التفتيش الدقيقة والتحكم في الدخول والخروج من وإلى المخيم، إلى جانب عمليات الاعتقال العشوائية التي طاولت المئات. ثمّ انتقل النظام إلى الحصار الكلي للمخيم، مع قطع سبل الحياة عنه من ماء وكهرباء ومواد غذائية وطبية، ما أدى إلى وفاة نحو 200 شخص من الجوع والمرض.

الخطوة التالية التي أعدّها النظام لتصفية المخيم، كما يقول مراقبون، هي تمكين عناصر تنظيم «داعش» من الوصول إليه والسيطرة على معظم مساحته مع حلول ربيع 2015، وسط تساؤلات حول كيفية وصول عناصر التنظيم إلى هذه البقعة المحاصرة؟ ونتج من احتلال «داعش» للمخيّم نزوح آلاف السكان إلى بلدات يلدا وببيلا وبيت سحم المجاورة، ولم يتبق في المخيّم سوى بضع مئات من العائلات، قبل أن يبدأ النظام السوري عملية عسكرية واسعة بدعم جوي روسي في ربيع 2018 اشتملت على قصف جوي ومدفعي وصاروخي مكثف، استمرت لنحو شهرين، من دون مبرر عسكري كما يرى مراقبون، إذ كان الهدف تدمير المخيم بحجة محاربة «داعش»، ويدللون على ذلك بالقول إنّ عناصر التنظيم كانوا محدودي العدد والتسليح، ولم تكن قوات النظام عاجزة عن اجتياح المنطقة العسكرية من دون تدميرها بشكل شبه كلي. وأدّت هذه الحملة إلى تدمير نحو 80 في المائة من مباني المخيم وبناه التحتية، بينما خرج معظم عناصر «داعش» سالمين، إذ نقلهم النظام بالحافلات إلى بادية السويداء.

وتلا ذلك فصل آخر من التدمير والقهر لسكان مخيّم اليرموك، عبر قوات النظام وميليشياتها، من خلال عمليات سلب منظمة أو ما يعرف بـ«التعفيش» لممتلكات الأهالي علناً وبشكل مصوّر، طاولت حتى شبكات المياه والصرف الصحي والتمديدات الكهربائية في المنازل، واستمرت هذه العمليات لفترة طويلة، في رسالة فسرها الأهالي على أنها متمّمة لرسالة تدمير المخيم، ومفادها بأنّ عليهم أن ينسوا أمر العودة لهذا المكان.

وكانت هذه الرسالة واضحة حتى قبل الوصول إلى هذه المرحلة، إذ غادر قرابة نصف سكان المخيم سورية في السنوات السابقة، ليستقر بهم الحال في بلدان أوروبية شتى، أو في بلدان الجوار، بينما يعيش النصف الآخر حالة نزوح داخلي مزرية على أطراف العاصمة على أمل العودة إلى بيوتهم يوما ما.

غير أنّ المخطط التنظيمي الأخير، يبدو أنه قضى على أحلام العودة، إذ يتضمّن «إعادة تنظيم شاملة للمنطقة الأكثر تضرراً» وتقدّر بنحو 60 في المائة من مساحة المخيم، إضافة إلى تخديم المناطق الأقل ضرراً بما يسهم في إعادة نحو 40 في المائة من الأهالي فقط.

وتتضمّن إعادة الإعمار تشييد أبراج بارتفاع 13 طابقاً، إضافة إلى كتل سكنية من أبنية بطوابق عدة من دون أن يمنح سكان المنطقة المشمولة في التنظيم بدائل سكنية، إنما نالوا أسهماً تنظيمية وفق المرسوم التشريعي رقم 2 لعام 1982، حسبما أعلن مدير الدراسات الفنية في محافظة دمشق معمر دكاك، خلال جلسة لمجلس المحافظة في 7 يوليو/تموز الماضي، بحجة أنّ الأرض، من الناحية القانونية، مِلك لمؤسسة اللاجئين الفلسطينيين، والأهالي لا يمتلكون فيها سوى البناء فقط. أما العقارات التي بنيت في المخيّم فبشكل مخالف، وفي حال تهدمها، لن يسمح ببنائها، وسيطبق عليها التنظيم.

في السياق، أعرب منسق «تجمع مصير» الفلسطيني السوري، المحامي أيمن أبو هاشم، في تصريح لـ«العربي الجديد»، عن اعتقاده بأنّ المخطط الذي أصدره النظام يستهدف «تغيير الهوية الديموغرافية للمخيم». ورفض أبو هاشم ما يسوقه النظام من حجج بشأن حقوق الملكية في المخيم، موضحاً أنّ قسماً من المخيم كان مملوكاً لقيود «الهيئة العامة لمؤسسة اللاجئين الفلسطينيين»، باعتبارها هي الجهة الحكومية المستأجرة لمدة 99 عاماً لأرض المخيم من الدولة السورية، إلى جانب ملكيات أخرى لمناطق توسع المخيم من الجهات الغربية والجنوبية، من بينها الملكيات المسجلة لدى الكاتب بالعدل، وعقارات حكم قضائي، وغيرها. وأكد أنّ المخطط الجديد يحرم أكثر من نصف سكان المخيم من أملاكهم العقارية، وكذلك لا يضمن حقوق القسم الآخر، لأنّ القانون رقم 10 الصادر عن النظام عام 2018، يضع عقبات كثيرة أمام إثبات الملكية.

دمر النظام نحو 80 في المائة من مباني المخيم (لؤي بشارة/فرانس برس)

يتعرض مخيم اليرموك منذ نحو عشر سنوات لعملية شطب مدروسة

المخطط الجديد يحرم أكثر من نصف سكان المخيم من أملاكهم

دورية روسية تركية على «أم 4»

سيّر الجيشان الروسي والتركي الدورية رقم 22 المشتركة على الطريق الدولي حلب اللاذقية «أم 4» أمس الأربعاء، وسط إجراءات أمنية مشددة. وقالت مصادر من المعارضة المسلحة لـ«العربي الجديد» إنّ الجيشين الروسي والتركي سيّرا صباحاً دورية جديدة على الطريق الدولي في ريف إدلب الجنوبي، انطلاقاً من قرية ترمبة في ريف إدلب شرقاً، وصولاً إلى قرية حور العين في ريف اللاذقية غرباً. وسارت الدورية مسافة تتجاوز 60 كيلومتراً.

قتلى من «التسويات» في درعا

قُتل عنصران من فصائل «التسوية» وجُرح آخرون، مساء أمس الثلاثاء، جراء انفجار في مدينة درعا جنوبي سورية. وقال الناشط محمد الحوراني، لـ«العربي الجديد»، إن انفجاراً مجهولاً وقع في مقر لعناصر فصائل «التسوية» العاملة لصالح المخابرات العسكرية في منطقة البلد بمدينة درعا، ما أدّى إلى مقتل اثنين وإصابة ثلاثة آخرين من مجموعة مصطفى الكسم، وهو قيادي سابق في «الجيش السوري الحر». إلى ذلك، قالت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» إن عنصراً سابقاً في «الجيش الحر» قُتل جراء انفجار عبوة ناسفة في حي المنشية أيضاً بمدينة درعا.

اللجنة الدستورية... مسلسل طويل من تضييع الوقت

من المنتظر أن تعقد جولة من المفاوضات في إطار اللجنة الدستورية السورية الشهر المقبل في جنيف، وسط أجواء تفيد بأنّ النظام مستمر في تمييع هذا المسار

أمين العاصي

لا يبدو أنّ النظام السوري يولي اهتماماً بملف اللجنة الدستورية المنوط بها وضع دستور دائم للبلاد تحت رعاية أممية، من المفترض أن تتم انتخابات وفقه، إذ أجرى انتخابات لما يسمّى بـ«مجلس الشعب» يوم الأحد الماضي، ضارباً بعرض الحائط كل قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بالقضية السورية. ولكن المبعوث الأممي إلى سورية، غير بيدرسون، لم يفقد، كما يبدو، الأمل في دفع النظام، تحت ضغط دولي، إلى طاولة التفاوض مرة أخرى لتحقيق اختراق في الملف الدستوري يمكن أن يكون مدخلاً لتحقيق اختراق أكبر في الملف الأكثر تعقيداً وهو الانتقال السياسي الذي تنهض به هيئة حكم كاملة الصلاحيات تشرف على انتخابات برلمانية ورئاسية. وهو الملف الذي يحاول النظام تجاوزه قدر استطاعته، ما أدى إلى تعطّل الحلّ السياسي في سورية منذ منتصف عام 2012 الذي شهد ظهور بيان «جنيف 1» الذي حدد خارطة طريق الحل في سورية.

وأعلنت «هيئة التفاوض السورية» التابعة للمعارضة، مساء أول من أمس الثلاثاء، أنّ موعد الجولة الجديدة من المفاوضات مع النظام السوري، في إطار اللجنة السورية، سيكون في 24 أغسطس/آب المقبل في مدينة جنيف، وذلك بناء على دعوة من بيدرسون. وأشارت الهيئة إلى أنّ الرئيس المشترك للجنة الدستورية من جانب المعارضة هادي البحرة، تلقى اتصالاً من المبعوث الأممي، تطرّقا خلاله لأعمال اللجنة الدستورية ودعوتها للاجتماع. وأوضحت الهيئة أنّ بيدرسون ركّز في حديثه على أهمية أن تكون الدورة المقبلة من الاجتماعات إيجابية، وأن تسعى الأطراف كافة لتعويض الفترة الزمنية التي لم تتمكن من الاجتماع خلالها بسبب جائحة كورونا.

من جانبه، أكد البحرة «الحرص الدائم على الدفع قدماً بأعمال اللجنة الدستورية واستعداد ممثلي الهيئة في اللجنة للعمل المتواصل والمستمر بكل روح إيجابية، لإنهاء مهمتها التي تشكّلت من أجلها في أقصر وقت ممكن». وفي سياق متصل، أعلنت «هيئة التفاوض السورية» عن اتصال جرى بين رئيسها أنس العبدة، وبيدرسون، تمّ خلاله تبادل وجهات النظر حول تطبيق القرار الأممي 2254 (الذي تم تبنيه عام 2015 والمتعلّق بوقف إطلاق النار والتوصل إلى تسوية سياسية) بكافة بنوده.

ومن غير الواضح بعد ما إذا سيكون الاجتماع بحضور أعضاء اللجنة الدستورية إلى مدينة جنيف، أم سيكون عبر دائرة تلفزيونية مغلقة.

وبدأت حكاية اللجنة الدستورية في الجولة الرابعة من مفاوضات جنيف والتي عقدت في فبراير/شباط 2017، عندما توصّل المبعوث الأممي السابق إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، إلى ما سمي بـ«السلال الأربع» التفاوضية ما بين النظام والمعارضة ومنها «القضايا المتعلقة بوضع جدول زمني لمسودة دستور جديد، مع الأمل في أن تتحقق في ستة أشهر». ولكن جهود دي ميستورا ذهبت أدراج الرياح بسبب رفض النظام تسهيل مهامه، إلى أن أقرّ مؤتمر عقد في سوتشي الروسية مطلع عام 2018، حضره ممثلون عن النظام وآخرون من منصات معارضة متباينة المواقف، مبدأ اللجنة الدستورية بتوافق الدول الضامنة (روسيا، تركيا، إيران)، وبقبول من مجموعة الدول الغربية مع الدول العربية.

وبعد فشل النظام السوري في التهرب من هذا الاستحقاق، تحت ذرائع متعددة، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس في سبتمبر/أيلول من عام 2019، تشكيل اللجنة الدستورية لسورية، والتي تتألف من هيئة موسعة (هدفها إقرار الدستور) من 150 عضواً؛ ثلثهم من النظام وثلثهم الآخر من المعارضة والثلث الأخير من المثقفين ومندوبي منظمات من المجتمع المدني السوري اختارتهم الأمم المتحدة من الطرفين (النظام والمعارضة). وانبثق من الهيئة الموسعة لجنة مصغرة (هدفها صياغة الدستور) من 45 عضواً بواقع 15 من كل مجموعة، تتخذ قراراتها بموافقة 75 في المائة من أعضائها، وبرئاسة مشتركة من النظام والمعارضة.

وعقدت اللجنة اجتماعها الأول في مدينة جنيف السويسرية في 30 أكتوبر/تشرين الأول من العام الفائت بسقف آمال منخفض، وبأجواء مشحونة بين الوفدين. وكرر الرئيس المشترك للجنة من جانب النظام أحمد الكزبري، ما ردده النظام طيلة سنوات الأزمة السورية، حاصراً مهمة اللجنة الدستورية في إصلاح الدستور القائم (وضعه بشار الأسد في عام 2012).

وعقدت الجولة الثانية من المباحثات في نوفمبر/تشرين الثاني من العام الفائت، ولكن من دون تحقيق أي اختراق.

وتحت ضغط إقليمي ودولي، وافقت المعارضة السورية على الانخراط في محادثات مع النظام حول الدستور، على الرغم من أنّ قرارات الأمم المتحدة تنصّ على إنجاز الانتقال السياسي أولاً. وترى المعارضة أنّ إعداد الدستور لوحده لا يحلّ الأزمة السورية، إذ لا يمكن الذهاب إلى الانتخابات من دون بيئة آمنة ومحايدة، تؤمنها هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات وفق الدستور الجديد. من جانبه، عبّر المدير التنفيذي للمكتب الإعلامي في هيئة التفاوض، إبراهيم الجباوي، في حديث مع «العربي الجديد»، عن أمله في أن يكون المبعوث الأممي غير بيدرسون «قد تلقى تطمينات من الطرف الآخر (النظام) بأنه سيكون جدياً في الجولة المقبلة بعد أن تمّ التوافق على جدول الأعمال».

في المقابل، لا يبدو أنّ النظام يولي أهمية كبيرة للجنة الدستورية، إذ أجرى انتخابات نيابية أخيراً، ما يؤكد أنه سيحاول إغراق اللجنة الدستورية بـ«التفاصيل»، في محاولة لتعطيل عملها حتى منتصف العام المقبل، إذ من المفترض أن يجري النظام وقتها انتخابات رئاسية كي يبقى بشار الأسد في السلطة لسبعة أعوام أخرى، ما يعني تمييع القضية السورية بشكل كامل، إلا إذا كان للمجتمع الدولي توجه آخر.

يحصر النظام مهمة اللجنة الدستورية بإصلاح الدستور القائم

أجرى النظام انتخابات «مجلس الشعب» الأحد الماضي (لؤي بشارة/فرانس برس)

الرضوخ الأممي أمام عرقلة المساعدات: سورية نموذجاً

من المؤكد أن الرضوخ الأممي لضغط روسيا بحصر دخول المساعدات الأممية إلى سورية عبر معبر باب الهوى التركي فقط سيزيد من الصعوبات

نيويورك - ابتسام عازم

تمكّن مجلس الأمن الدولي في نيويورك، قبل أقل من أسبوعين، وبعد مخاض عسير، من تبنّي مشروع القرار 2533، الذي يجدد لتقديم المساعدات الإنسانية العابرة للحدود لشمال غرب سورية عبر معبر باب الهوى التركي، ولمدة سنة.

وكان هذا القرار الخامس الذي يصوت عليه المجلس خلال خمسة أيام حول نفس الموضوع، حيث استخدمت روسيا والصين الفيتو ضد مشروعين غربيين، فيما لم تحصل المشاريع الروسية على العدد الكافي من الأصوات. وسيستمع المجلس، اليوم الخميس، لإحاطة مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لسورية، غير بيدرسون، حول آخر التطورات في الملف السياسي. وسيعلن فيها عن موعد اجتماع جنيف للجنة الدستورية المقرر في شهر أغسطس/آب المقبل وآخر المستجدات على الصعيد السياسي.

ومهما يكن من الجدل ولعبة القوى داخل مجلس الأمن، وفشل الاستراتيجية الغربية في احتواء روسيا والضغط عليها للقبول بأن يتم تمرير تقديم المساعدات العابرة للحدود عبر معبرين بدلاً من معبر واحد، فإن عدداً من الأسئلة تطرح في هذا السياق. بداية، فيما يخص قدرة الأمم المتحدة على الاستمرار في تقديم المساعدات الإنسانية لجميع المحتاجين في شمال غرب وشمال شرق سورية، وليس لجزء منهم فقط. وفي هذا السياق، هناك سؤال حول الدبلوماسية الدولية، وأي التحركات يمكن أن تقوم بها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، خارج مجلس الأمن، للاستمرار في تقديم المساعدات العابرة للحدود عبر أكثر من معبر، ومن دون الحصول على موافقة النظام، ولكن بدون خرق مبدأ السيادة الدولية الذي تعمل بموجبه الأمم المتحدة.

وحول مدى تأثير تقليص عدد المعابر لواحد بدلاً من معبرين، قال منسق الشؤون الإنسانية الإقليمي للأمم المتحدة لشمال غرب سورية، مارك كاتس، في تصريحات خاصة لـ«العربي الجديد» في نيويورك، «الآن وقد تم تمديد قرار مجلس الأمن، سنستمر في الوصول عبر الحدود إلى جميع المحتاجين في جميع أنحاء شمال غرب سورية. سيكون الأمر أكثر صعوبة مع نقطة عبور واحدة فقط، خصوصاً في الوقت الذي ينتشر فيه فيروس كورونا، حيث نحتاج إلى عدد أكبر من المنافذ وليس العكس». وأضاف «بالإضافة إلى التحديات اللوجستية على الحدود، ستحتاج عمليات تسليم المساعدات إلى مزيد من السفر، بما في ذلك عبور المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة المختلفة. وبما أننا سنضطر الآن إلى استخدام طريق أطول للوصول إلى الأشخاص الذين اعتدنا الوصول إليهم عبر معبر باب السلام، فإن عملياتنا الإنسانية ستكلف أكثر».

ومن الملفت للانتباه في تصريحات المسؤول الأممي نقطتان، التكلفة والوقت، حيث تأتيان في أوقات حرجة في ظل انتشار كورونا، وفي ظل مشاكل مالية تعاني منها صناديق الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية. وهذا يعني أن أوضاع المحتاجين، التي هي أصلاً سيئة، ستزداد سوءاً، حتى لو استمرت تلك المساعدات في الوصول. فحتى لو تمكنت منظمات الأمم المتحدة من الوصول إلى أغلب المناطق، كما في السابق، إلا أن الفترات الزمنية بين مواعيد وصول القوافل ستكون أطول، وارتفاع التكلفة قد يؤدي إلى تقليص عدد الأشخاص الذين تصل إليهم تلك المساعدات أو كميتها.

إلا أن تحدياً آخر يواجه الأمم المتحدة في هذا السياق، وهو أن المعبر الوحيد الذي بقي مفتوحاً لتقديم المساعدات الإنسانية العابرة للحدود، أي باب الهوى، كان أصلاً مكتظاً قبل إغلاق المعبر التركي الآخر، باب السلام. وبحسب تقارير الأمم المتحدة، فإن عدد الشاحنات التي كانت تمر عبر باب الهوى خلال عام 2019 وصل إلى 30 شاحنة يومياً.

أما في عام 2020، فقد شهدت الأيام الأكثر ازدحاماً مرور أكثر من مائة شاحنة في اليوم عبر باب الهوى، في الوقت الذي كانت تمر فيه مساعدات عبر باب السلام كذلك. أما الآن، فستحتاج الأمم المتحدة إلى رفع قدرتها وزيادة عدد الشاحنات بنحو 25 في المائة من أجل تلبية الاحتياجات الإضافية الناجمة عن إغلاق باب السلام. وهذا يضع عبئاً إضافياً على طواقمها ومواردها على الأرض.

لكن هناك نقطة إضافية وحساسة متعلقة بالمساعدات الإنسانية الطبية، وقد تكشفت بوضوح عند إغلاق معبر اليعربية العراقي في يناير/كانون الثاني الماضي. للتذكير، فإن روسيا والصين استخدمتا الفيتو في ديسمبر/كانون الأول الماضي ضد مشروع قرار طالب بالتجديد للآلية العابرة للحدود لتقديم المساعدات الإنسانية للشمال الشرقي عبر اليعربية والشمال الغربي عبر باب الهوى وباب السلام. وأصرت روسيا آنذاك على إغلاق اليعربية، متحججة بأن الأوضاع على الأرض تغيرت، وأنه يمكن للأمم المتحدة تقديم المساعدات لتلك المناطق عبر الأراضي التي يسيطر عليها النظام. لكن تقارير الأمم المتحدة تلفت الانتباه إلى عدد من الأمور، إذ إنه وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة زادت من مساعداتها لشمال شرق سورية عبر المناطق التي يسيطر عليها النظام في عام 2019 وحتى 2020، فإن هذا الأمر يستثني المواد الطبية، التي تواجه نقصاً كبيراً. ومنذ إغلاق معبر اليعربية في يناير الماضي، لم يشهد زيادة ملموسة في نسبة المساعدات الطبية والمرافق الطبية التي كانت مدعومة سابقاً عن طريق اليعربية والآلية العابرة للحدود.

ويحيل هذا الوضع إلى النقطة الثانية المتعلقة بالإمكانيات الإضافية المتاحة أمام الأمم المتحدة لإيصال تلك المساعدات. نظرياً، تصرّ المنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، كما مكتب الأمين العام أنطونيو غوتيريس، أنه لا يمكنها الدخول إلى سورية، وتقديم المساعدات لأي منطقة من دون موافقة النظام السوري، بسبب مبدأ السيادة، حتى فيما يخص المناطق التي لا يسيطر عليها النظام. الاستثناء فقط هو عندما تحصل على تفويض من مجلس الأمن، أو مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة، وهو ما حدث بالفعل، عند تبني المجلس قراره رقم 2165 في عام 2014، والذي أوجد الآلية العابرة للحدود، ومعها سمح بتقديم المساعدات عبر أربعة معابر حدودية إلى يناير الماضي حين جدد لاثنين منها، ومن ثم واحد فقط قبل أسبوعين.

في هذا السياق، تحذّر منظمة «هيومن رايتس ووتش» من أن الأمم المتحدة قد تجد نفسها بعد سنة، عندما تنتهي مدة القرار 2533، من دون أي إمكانية لتفويض جديد. وفي تصريحات لـ«العربي الجديد»، قال مسؤول ملف الأمم المتحدة في المنظمة لويز شاربونيه «يجب على الأمم المتحدة والدول الأعضاء البحث فوراً عن طرق جديدة لاستئناف عمليات تقديم المساعدات الإنسانية، للآلية العابرة للحدود إلى شمال شرق سورية، وأجزاء من الشمال الغربي، التي لا يمكن الوصول إليها عبر باب الهوى. هذا مهم بشكل خاص في أعقاب تأكيد وجود إصابات بفيروس كورونا في تلك المناطق».

وأعطى شاربونيه عدداً من الأمثلة في الملف السوري عن الإمكانيات المتاحة للتحرك، لافتاً الانتباه إلى قرارين اتخذا عندما لم يتمكن مجلس الأمن من التحرك بسبب الفيتو الروسي. الأول عندما بادرت كل من قطر ولشتينشتاين وكندا عام 2016، واقترحت مشروع قرار تبنته الجمعية العامة وأنشأت بموجبه آلية دولية ومستقلة لجمع الأدلة على الجرائم الخطيرة التي ترتكب في سورية. أما الثاني ففي 2018، عندما قادت فرنسا وبريطانيا جهودًا لتجاوز مجلس الأمن بعد رفض روسيا التجديد للآلية المشتركة بقيادة الأمم المتحدة حول التحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية، وتحديد المسؤولين عن الهجمات. وأدت تلك الجهود إلى إنشاء فريق التحقيق ضمن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والذي أصدر أخيراً تقريراً جديداً يؤكد استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين. ويعترف شاربونيه بأن الأمر يصبح أكثر تعقيداً فيما يخص المساعدات الإنسانية، لأن التجديد للآلية قد تم، حتى وإن كان جزئياً، لكنه يؤكد أنه من الضروري أن تتحرك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مع قيادات المنظمة لإيجاد طرق بديلة إضافية تتيحها مؤسسات الأمم المتحدة، لكن يجب أن تتوفر الإرادة الدولية لذلك.

أوضاع المحتاجين في سورية ستزداد سوءاً (الأناضول)

سيكون الأمر أكثر صعوبة مع نقطة عبور واحدة فقط

تتكاتف أجنحة كثيرة في واشنطن، من الحكومة إلى الكونغرس إلى القضاء، لتسعير الخطاب ضد الصين، والذهاب بعيداً في سياسة الضغوط القصوى، مستفيدة من حمى الانتخابات، وركوب الرئيس دونالد ترامب موجة استغلال الهلع من الصين، لتحسين أوضاعه الانتخابية قبيل نوفمبر/تشرين الثاني المقبل

أميركا تغلق القنصلية الصينية في هيوستن

ترامب يصعّد لأهداف انتخابية

تحولات في نظرة الناخبين الأميركيين للصين (جون رودوف/الأناضول)

واشنطن ـ **العربي الجديد**

رفعت الولايات المتحدة من حدّة خطابها وإجراءاتها ضد الصين بطلبها، أمس الأربعاء، إغلاق قنصليتها في هيوستن، فيما يتصاعد التوتر بين البلدين، والذي يكاد يغطي كلّ أوجه الخلاف بينهما، من بحر الصين الجنوبي والحرب التجارية المحتدمة بين العملاقين الآسيوي والأميركي، وحتى الممر التجاري الروسي - الصيني المفترض في القطب الشمالي، مضافاً إليهم ما طرأ بسبب وباء كورونا، لتصبح قضايا مثل هونغ كونغ أو الإيغور، أو حتى تايوان، ثانوية.

وحتى تلك الإسقاطات الأميركية، والتي من الممكن اعتبارها مبالغاً فيها، كمثل تحذير وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو أخيراً، من خطر عالمي للحزب الشيوعي الصيني، ودعوته إلى تشكيل ائتلاف دولي لمحاربته، لن يكون من الصعب فهمها، في ظلّ تسارع الأحداث والتطورات، السياسية والاقتصادية، وحتى الصحية. ويشعر العملاقان الآسيوي والأميركي، اليوم، أكثر من أيّ وقت مضى، بأنهما في سباق مع الزمن لاستعراض العضلات، وبأنّهما في موقعي الدفاع والهجوم في آن في مواجهة بعضهما البعض، ما يطلق بامتياز حرباً باردة جديدة، لن تكون قصيرة الأمد، ولو أنها ترتبط في الوقت الحالي، بمناورات اللحظات الأخيرة الانتخابية للرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي يبدو مستعداً لفعل كل ما يلزم لضمان انتخابه لولاية رئاسية ثانية في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل.

وفي سياق التصعيد، أعلنت الصين، أمس، أن الولايات المتحدة أمرتها بإغلاق قنصليتها في هيوستن، في قرار وصفته بـ«الاستفزاز السياسي»، والذي سيسيئ بشكل إضافي للعلاقات الدبلوماسية بين البلدين. ونقل المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، وانغ وين، إدانة بلاده بشدة لـ«هذا العمل الفاضح وغير المبرر»، ودعوتها الولايات المتحدة إلى «سحب قرارها الخاطئ هذا فوراً»، مهدداً واشنطن بـ«الرد». وخرجت الصحف المؤيدة للحزب الشيوعي الصيني لتطرح استطلاعاً حول ماهية الرد الصيني، وأي من القنصليات الأميركية في الصين سيتم إغلاقها. كما حذرت وزارة الخارجية الصينية في بيان، نشر أمس على مواقع التواصل الاجتماعي، طلابها في الولايات المتحدة، من توقيفات واستجوابات «تعسفية». وقالت إن «وكالات تطبيق القانون الأميركية كثفت في الآونة الأخيرة الاستجوابات التعسفية والمضايقات ومصادرة الممتلكات الشخصية والاعتقالات التي تستهدف الطلاب الدوليين الصينيين في الولايات المتحدة». وجاء ذلك عقب اتهام مسؤولين أميركيين، الصين، بدعم وتمويل شبكة «قراصنة مجرمين»، لاستهداف شركات التكنولوجيا الحيوية الأميركية العاملة على تطوير لقاحات وعلاجات لفيروس كورونا.

وسبق هذه التطورات بيوم دعوة وزير الخارجية الأميركي، أول من أمس الثلاثاء، خلال لقائه رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون في لندن، «كافة الدول الملتزمة بالحرية والديمقراطية، إلى فهم الخطر الذي يشكله الحزب الشيوعي الصيني». وردت وزارة الخارجية الصينية على هذا التصريح، بالقول إن محاولة واشنطن التحريض على مواجهة، ونشر الإشاعات (في إشارة إلى أزمة شبكة الجيل الخامس للاتصالات و«غزو» شركة «هواوي») من أجل اختلاق أزمة، لن تنجح.

في هذه الأثناء، كان مجلس النواب الأميركي يمرر تشريعاً، أول من أمس الثلاثاء، يدعو فيه الصين إلى تخفيف التوتر مع الهند على طول خطّ السيطرة الذي يرسم الحدود بينهما. كما سرت أنباء، عن سعي الحكومة الأميركية إلى فرض حظر دخول على جميع أعضاء الحزب الشيوعي الصيني. وكان لافتاً ما كشفته صحيفة «فاينانشال تايمز»، عن محاولة دفع كبير أعضاء مجلس الشيوخ المكلفين بملف العلاقات الخارجية، الجمهوري جيم ريتش، باتجاه منح واشنطن أسلحة جديدة لمحاصرة ممارسات الصين التجارية المثيرة للجدل، بما فيها فرض عقوبات.

> دعا بومبيو إلى فهم ما سمّاه خطر الحزب الشيوعي الصيني

وقال ريتش للصحيفة إن بلاده «تفتقد إلى استراتيجية طويلة الأمد» لدفع الصين إلى الالتزام بالمعايير العالمية الاقتصادية، كما تحتاج إلى مواجهة ميزان قوة عسكرية لم يعد في صالحها في منطقة الهادئ، من خلال تعزيز الشراكة مع دول أساسية كاليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا. واستبعد السيناتور عن إيداهو أن يمر التشريع قبل نهاية العام، لكنه قال إن الحزب الديمقراطي شارك فيه، وهو أعد ليتخطى «حقبة ترامب»، على حدّ قوله، وليس لـ«إقلاق الصينيين، بل لتأديبهم».

وفيما خصّ توترات بحر الصين الجنوبي، كان لافتاً أيضاً، خلال الأيام الماضية، نجاح الولايات المتحدة في إعادة إحياء «رمزية» لمفهوم الحوار الرباعي الأمني المعروف بـ«كواد»، مع بدء البحرية الأميركية، التي تتمركز ثلث قوتها في المنطقة، مناورات ثلاثية في مياه الفيليبين مع اليابان وأستراليا، في خطوة من المؤكد أنها أثارت حفيظة الصين، كما بدأت مناورات ثنائية في الوقت ذاته مع الهند في المحيط الهندي، ليبقى التركيز ما إذا كانت الهند ستدعو أستراليا إلى مناورات «مالابار» السنوية مع اليابان والولايات المتحدة، والتي كانت حرمتها منها قبل عامين، خشية النظر إليها من الصين كـ«ناتو» آسيوي.

وفيما تواصل إدارة دونالد ترامب سياسة الضغوط القصوى على إيران، خرجت كبريات الصحف الأميركية، وبافتتاحيات لإدارات تحريرها، ناهيك عن تلك الإسرائيلية، للتحذير من محور إيران - الصين، بعد ورود أنباء عن موافقة طهران مبدئياً على مسودة صفقة تمتد لـ25 عاماً، للتعاون الاقتصادي والأمني والسياسي مع بكين، قد يصل حجم الاستثمارات الصينية فيها إلى 400 مليار دولار. ومع أن هذه الصفقة كان قد طرحها الرئيس الصيني شي جين بينغ خلال زيارته الجمهورية الإيرانية في عام 2016، أي بعد عام من توقيع الاتفاق النووي، إلا أن التوقيت اليوم لإعلان إعادة إحيائها، ليس بريئاً، بالنسبة إلى خصوم إيران، وهو أيضاً أثار حفيظة عددٍ كبير من الدول، منها من يتملكه «فوبيا» الصين، كالهند، أو من يخشى على مصالحه في «طريق الحرير».

وفيما تعلو كذلك صرخة دول العالم من التداعيات الاقتصادية عليها جرّاء فيروس كورونا، أعلنت الصين أخيراً تسجيلها نمواً نسبته 3,2 في المائة خلال الربع الثاني من العام الحالي، ما يعني دخول أكبر اقتصاد في العالم مرحلة التعافي السريع.

ولا يبدو أنه يوجد أي ملف جديد في التوتر المتصاعد بين الصين والولايات المتحدة بإمكانه شجب الأضواء عن التصعيد المرتبط بأزمة «كوفيد 19». هذا المحور تحديداً، والذي تحول إلى صراع جيواستراتيجي، بالإمكان تقسيمه إلى شقين، يسعى الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى توظيفهما داخلياً في السباق الانتخابي المرتقب في الخريف المقبل. ويرتبط الشق الأول، باللهجة الأميركية التصعيدية منذ نهاية فبراير/شباط الماضي، ضد الصين، واتهامها بالوقوف وراء انتشار الوباء، ومحاولة إدارته بناء ملف متكامل في هذا الإطار، لتسويقه داخلياً. أما الشق الثاني، فيتعلق بالسباق العالمي على إنتاج لقاح كورونا، والذي ستحظى الدولة الرائدة فيه بلقب المطلقة لإعادة عجلة الاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد «كوفيد 19».

وفي هذا الإطار، تحدثت مجلة «بوليتيكو» أمس، عن حملةٍ مدروسة لإدارة ترامب، تمّ تسعيرها خلال الأسابيع الثلاثة الماضية، لإعلاء الخطاب المناوئ للصين، مدفوعةً بسلسلة إجراءات وتصريحات ومشاريع قوانين في الكونغرس، شملت حتى حرمان طلاب صينيين من تأشيرات الدخول إلى الولايات المتحدة، وذلك تماشياً مع ما تعكسه استطلاعات الرأي من تحول في النظرة الشعبية لدى الأميركيين بالنسبة للصين وانتقالها من مجرد «خصم اقتصادي يسرق الوظائف» إلى «تهديد أمني». ورأى دان بلومنتال، مدير الدراسات الآسيوية في معهد «أميركان انتربرايز» المحافظ، في حديث للمجلة، إن «الكثير من السياسات التي يروج لها الصقور في واشنطن ضد الصين، قد وجدت فجأة طريقها للتنفيذ، من ملاحقة هواوي إلى بحر الصين».

يبقى أن سلوك ترامب المتقلب، وتصريحات بومبيو، وحتى إعلان وزير الدفاع الأميركي مارك إسبر، المعروف أيضاً بتملكه «فوبيا» الصين، عن رغبته بزيارة قريبة لبكين، جميعها معطيات تثير تساؤلات حول ما إذا كانت أميركا اليوم تملك خطة طويلة الأمد ومحكمة للتصدي للتصعيد الصيني.

تصعيد غربي بملف الأويغور

انضمت باريس إلى الحملة الغربية المنددة بملف حقوق الإنسان في إقليم شينجيانغ الصيني، وانتهاكات بكين ضد أقلية الأويغور، ما استدعى رداً من الصين، جددت فيه إدانتها لـ«التدخلات الخارجية»

ارتفع السجال خلال اليوم الماضيين، بين الصين وفرنسا، على خلفية الاتهامات بانتهاكات حقوق الإنسان الموجهة إلى بكين حول ملف الأويغور في إقليم شينجيانغ شمال غرب البلاد. وردت الصين، أمس الأربعاء، على تصريح لوزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، طالب فيه بدخول مراقبين دوليين إلى الإقليم، مستعيدة التحذير من التدخل في شؤونها الداخلية، ومستنكرة ما وصفته بـ«الأكاذيب»، في إشارة إلى الانتقادات الفرنسية. وقال المتحدث باسم الخارجية الصينية وانغ وين، إن بلاده «تعارض بشدة استخدام القضايا الدينية لتحقيق غايات سياسية، والتدخل في شؤونها الداخلية». وكان وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، قد اعتبر، أول من أمس الثلاثاء، في كلمة له أمام الجمعية الوطنية (البرلمان الفرنسي)، أنّ حبس السلطات الصينية أفراداً من أقلية الأويغور «أمر غير مقبول»، مشيراً إلى «معسكرات اعتقال للأويغور واعتقالات جماعية، وحالات اختفاء وعمالة قسرية وتعقيم قسري وتدمير لتراث الأويغور، وخصوصاً دور العبادة ومراقبة السكان»، منتقداً «بشكل أوسع النظام القمعي الذي أقيم في هذه المنطقة». وطالب لودريان بكين بالسماح لمراقبين دوليين مستقلين لحقوق الإنسان بزيارة منطقة شينجيانغ. بدوره، ندد وزير الاقتصاد الفرنسي برونو لومير، أول من أمس، بالوضع في شينجيانغ، معتبراً أن ممارسات الصين هناك «مشينة وغير مقبولة»، ومؤكداً إدانة بلاده لها بشدة.

طالب لودريان بدخول مراقبين دوليين إلى شينجيانغ (فرانسوا بوليتو/ الأناضول)

وفي معرض رده على الكلام الفرنسي، شدّد المتحدث الصيني أن سياسة بلاده في المنطقة لا تتعلّق بحقوق الإنسان أو حرية العبادة، بل بمكافحة «الإرهاب والنزعة الانفصالية». واستنكر وانغ وين حملة «الأكاذيب» التي اتهم الغرب بإطلاقها حول احتجاز «أكثر من مليون من الأويغور» في «معسكرات اعتقال» في شينجيانغ، في وقت تؤكد الصين أن هذه المعتقلات هي في الواقع مراكز تدريب مهني. وأكد المتحدث باسم الخارجية الصينية أن سياسة بلاده في مقاطعة شينجيانغ «لا تستهدف أي مجموعة عرقية أو دينية معينة».

وجاء الرد الصيني على باريس، بعد يومين فقط من رد مماثل لها على لندن، إذ اتهمت بكين يوم الإثنين الماضي أيضاً وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب بنشر «افتراءات»، بعد تصريحات له لشبكة «بي بي سي» الإخبارية، شجب فيها «الانتهاكات الجسيمة» لحقوق الإنسان في حقّ أقلية الأويغور. كذلك تزامن ذلك مع فرض وزارة التجارة الأميركية يوم الإثنين الماضي، عقوبات على 11 شركة صينية قالت إنها متورطة في انتهاكات لحقوق الإنسان ضد هذه الأقلية.

(فرانس برس)